أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

مركز
الدراسات
والبحوث

شرطة المجتمع

الفريق د. عباس أبو شامة

الرياض
١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

٢٠٨

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

شرطة المجتمع

الفريق د. عباس أبو شامة

الطبعة الأولى

الرياض

١٤١٩هـ - ١٩٩٩م

ⓒ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٩هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

أبو شامة، عباس

شرطة المجتمع. ـ الرياض.

١٠٣ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٥ ـ ٨٥ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

١ ـ الشرطة ٢ ـ الأمن العام أ ـ العنوان

ديوي ٣٦٣.٢ ١٩/٤١١١

رقم الايداع: ١٩/٤١١١

ردمك: ٥ ـ ٨٥ ـ ٧٢٥ ـ ٩٩٦٠

حقوق الطبع محفوظة

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية

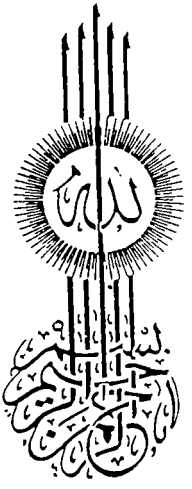
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾(سورة آل عمران، الآية ١٠٤).

﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾(سورة آل عمران، الآية ١١٠).

﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾(سورة المائدة، الآية ٢)صدق الله العظيم.

قال رسول الله ﷺ

(عينان لا تمسهما النار، عين بكت من خشية الله، وعين باتت تحرس في سبيل الله). صدق رسول الله ﷺ.

المحتويـــــات

المقدمـــة ٣

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة ٧

أولاً : مشكلة الدراسة ٧

ثانيـاً : أهمية الدراسة ٨

ثالثاً : أهداف الدراسة ٩

رابعاً : تساؤلات الدراسة ١٠

الفصل الثاني: واجبات الشرطة والعزلة الاجتماعية ١٣

أولاً : وظيفة الشرطة والخدمات الاجتماعية ١٣

ثانيـاً: العزلة الاجتماعية للشرطة ١٨

ثالثاً : التوتر في العلاقة بين المواطن والشرطة ٢٦

رابعاً : مسئولية المواطن في المشاركة في منع الجريمة ٢٩

الفصل الثالث. شرطة المجتمع. الفكرة النشأة والتعريف ٣٥

أولاً : فكرة ونشأة شرطة المجتمع ٣٥

ثانيـاً: دور شرطة المجتمع ٤٢

ثالثاً : ممارسات ومهارات شرطة المجتمع ٥٢

رابعاً: المتوطوعون في جهاز الشرطة ٦٥

الفصل الرابع. الفعالية والتقييم ٧٥

أولاً: مدى فعالية مشاركة المواطن في أعمال الشرطة ٧٥

ثانيـاً: إيجابيات وسلبيات شرطة المجتمع ٨١

الفصل الخامس. الخلاصة والتوصيات ٨٩

أولاً: الخلاصـــة ٨٩

ثانيـاً: التوصيـات ٩٧

المراجـــع ٩٩

المقدمـــة :

إن هذه الدراسة تتجه نحو استكشاف أساس شرطة المجتمع وتعريفها وفلسفتها وأهدافها وآلياتها في العمل ثم النتائج التي حققتها

إن شرطة المجتمع مفهوم حديث بدأ في الثمانينات وذلك باندماج الشرطة في المجتمع والعمل من خلاله بأسلوب يتجه الى تطوير العمل التقليدي للشرطة تنفيذاً لواجباتها في منع الجريمة واكتشافها والقبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة وحفظ الأمن والسكينة العامة، ثم المحافظة على الأرواح والممتلكات.

ونجد في أكثر الدول التي ظهرت فيها شرطة المجتمع بشكل واسع كالولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، اهتماماً بتلك التجربة وأجريت دراسات علمية عديدة لمعرفة مدى نجاحها وستحاول هذه الدراسة معرفة الموقف في تلك الدول وبعض الدول الأخرى التي خاضت التجربة، رصداً للحدث، ومتابعة لمسيرته وتقييماً لنجاحاته.

ولو أنه لم يُرصد تنظيم رسمي لشرطة المجتمع في الدول العربية، لكننا في حاجة شديدة للنظر في هذه التجربة والاستفادة منها ومحاولة تطبيقها مع مراعاة الظروف المحلية والقيم والتقاليد، وذلك من خلال النجاحات التي حققتها حتى تقوم زراعتها في أرض عربية خالصة لذلك فإن هذه الدراسة تدعو للمزيد من الدراسات في المناخ العربي وحول شرطة المجتمع لعلنا نجد فيها ما هو مفيد.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً : مشكة الدراسة

ثانيـاً أهمية الدراسة

ثالثاً أهداف الدراسة

رابعاً: تساؤلات الدراسة

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة :

إن الواجبات الأساسية للشرطة هي منع الجريمة ومكافحتها والكشف عنها والقبض على المجرمين والمحافظة على الأمن العام وحماية المواطن وعرضه وممتلكاته وحماية المال العام.

ولكن الشرطة تجد نفسها غير قادرة تماماً على الوفاء بكل تلك الالتزامات بدرجة عالية من الكفاءة بدون مساعدة المواطنين. والشرطة ما دامت مسئولة عن سلامة وأمن المواطن وطمأنينته، فإن ذلك يستوجب وجود علاقة قوية بينها وبين المواطن.

ولكن بعض المواطنين لديهم بعض التحفظات تجاه الشرطة، لذلك عندما تطلب الشرطة مساعدة المواطن في أداء واجبها قد تجد نوعاً من الإحجام عن المساعدة أو التعاون نتيجة لذلك، وعلى أساس أن هذه هي مهمة الشرطة وحدها وعلى كل أن يؤدي واجبه.

ولكن حاجة المواطن للأمن تفرض عليه ذلك التعاون إن وجد استجابة للشرطة، لذلك فإن على الشرطة أن تبادر إلى خلق علاقة تبادلية إيجابية مع المواطن

ثانياً: أهمية الدراسة .

إن الشرطة هي المؤسسة الرسمية المسئولة عن أداء واجب منع الجريمة ومكافحتها وحفظ الأمن والاستقرار في المجتمع، بينما تسخر لها الدولة الإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق ذلك.

ولكن مهما أوتيت من إمكانيات فإنها لن تستطيع أن تعطي هذا الواجب حقه بالكامل بدون مساعدة من المواطنين بشكل أو بآخر

غني عن القول أنّ وجود علاقة قوية بين الشرطة وأفراد المجتمع سيؤدي إلى ارتفاع ملحوظ في النجاحات في طريق مكافحة الجريمة، وإعادة المزيد من الطمأنينة للمجتمع، وكذلك فالعكس صحيح في عدم تعاون المواطن مع الشرطة إذ أن لذلك آثاراً سلبية في الحالة الأمنية في المجتمع، فيتعذر على الشرطة سرعة اكتشاف الجريمة والقبض على المجرمين، كما أنّه بوجودها يتعذر عليها تغطية كل ساحات المجتمع الساعية لمنع الجريمة قبل وقوعها. وفي هذه الحالة يقل اطمئنان المواطن على أمنه وعلى نفسه وعلى ماله، وربما تزيد حالة الهلع والخوف من الجريمة.

لذلك فإن هذه الدراسة ستركز على:

١ ـ العوامل التي تؤثر على علاقة المواطن بالشرطة، وتحاول المساهمة بالمعلومات النظرية المتعلقة بمجال الدراسة.

٢ ـ كما تحاول الإسهام في معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي إلى عدم التعاون بين الجمهور والشرطة.

٣ ـ وأهم من ذلك عكس النتائج الإيجابية لتعاون الشرطة مع المواطنين وذلك من خلال نماذج تقدم من بعض الدول التي أشركت المواطن في عمليات الشرطة بعد استعراض كامل للتجربة.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة من خلال استعراض العوامل التي تؤثر في علاقة المواطن بالشرطة، إلى الإلمام بتلك العوامل المؤثرة إيجاباً وسلباً. ومن خلال معرفة دور الشرطة الاجتماعي خارج نطاق الدور التقليدي وتقلد المواطن لدور أمني شرطي. فتسعى إلى رسم خطة لإشراك المزيد من المواطنين في المسألة الأمنية، وذلك بالتحقق من الوصول إلى الأهداف الفرعية الآتية :

١ ـ التأكد من فعالية التعاون الشرطي مع المواطنين وانعكاساته على الأمن.

٢ مدى جدوى التوسع في نشاطات الشرطة الاجتماعية خروجاً عن الواجب التقليدي المعروف.

٣ ـ أهمية المشاركة المجتمعية في الواجبات الأمنية، وأداء دور أمني كان من المفروض أن يكون من واجبات الشرطة.

٤ ـ الوقوف على أهمية حجم التعاون (نوعاً وكماً) بين الشرطة والمواطن في استتباب الأمن وطمأنينة المواطنين.

٥ ـ تمهيد الطريق أمام الشرطة العربية لتدخل هذه التجربة بما لديها من رصيد ضخم في التعاون بين الشرطة والمجتمع، ولكن بطريقة ونكهة عربيتين.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الوصول إلى الاجابات المناسبة على الأسئلة الآتية

١ ـ ما مردود التعاون الإيجابي في العلاقة بين الشرطة والجمهور؟

٢ ـ ما أثر فقدان التعاون بين الشرطة والجمهور؟

٣ ـ ما مدى أهمية المشاركة المجتمعية في أعمال الشرطة؟

٤ ـ ما طبيعة ودور شرطة المجتمع؟

الفصل الثاني

واجبات الشرطة والعزلة الاجتماعية

أولاً : وظيفة الشرطة والخدمات الاجتماعية .

ثانياً العزلة الاجتماعية للشرطة .

ثالثاً التوتر في العلاقة بين المواطن والشرطة

رابعاً: مسئولية المواطن في المشاركة في منع الجريمة .

الفصل الثاني

واجبات الشرطة والعزلة الاجتماعية

أولاً: وظيفة الشرطة والخدمات الاجتماعية:

إن للشرطة وظائف متعددة في المجتمع منها الوظيفة الأمنية والوظيفة الاجتماعية ولكن واجبات الشرطة التقليدية تبقى في نطاق ما هو موكول لها من مهام تحددها أنظمة ولوائح الشرطة في كل دولة

إن واجبات الشرطة التقليدية هي منع الجريمة واكتشافها والقبض على المجرمين وتقديم الأدلة في الجرائم الجنائية، والمحافظة على الأمن العام عامة وعلى أرواح وأعراض وأموال المواطنين بصفة خاصة

ولهذا فإن أهم الواجبات الوظيفية للشرطة هي تحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع، لذلك جاء النص صريحاً في كل الأنظمة والقوانين بالتركيز على هذه الواجبات الأساسية

وتجيء أهمية الوظيفة الشرطية من كون الأمن مطلباً أساسياً لكل فرد في المجتمع يحرص على توفره واستمرار التمتع به، كما أنه مطلب اجتماعي يحرص كل مجتمع على الحصول عليه وعدم فقدانه، وذلك لأن الأمن مرتبط ببقاء الأفراد والمجتمع ككل.

لذلك فان الأمن بمفهومه المشار إليه لن يتحقق إلا بتنفيذ الواجبات الموكلة للشرطة على أكمل الوجوه، ومن خلال ذلك يتحقق الأمن للمواطن والمجتمع، ولكي تؤدي الشرطة ذلك الواجب بكفاءة عالية فإن عليها أولاً أن تكون مقبولة لدى المواطنين حتى تستطيع أن تطلب مساعدتهم في ذلك الواجب.

وأدركت الشرطة أنها لن تكون مقبولة كلياً، وهي تنفذ القوانين

والأنظمة التي تتعارض مع بعض مصالح المواطنين، ولكن الصورة تتغير إذا دخلت الشرطة ساحات أخرى عبر الساحة التقليدية التي تؤدي فيها واجبها، لذلك رأت الشرطة أن تخرج من نطاق واجباتها التقليدية وتلج ساحات اجتماعية تقربها من الجمهور الذي تعمل على أمنه وطمأنينته، لذلك أصبحت تقدم بعض الخدمات الاجتماعية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجمهور وتجمل عملها في الوسط الاجتماعي ومن أمثلة هذه الخدمات:

١ ـ أعمال النجدة:

تقوم الشرطة بخدمة المواطن من خلال أعمال النجدة عند الطلب، حيث يكون هنالك رقم هاتفي سهل ومعروف للاتصال به، حيث تتواجد الشرطة على مدى الأربع والعشرين ساعة للاستجابة لطلب المواطن في أي طارئ أمني، بل وحتى اجتماعي، حيث تقوم الشرطة بإيصال مريض للطوارئ في المستشفى لم يتمكن الإسعاف من الوصول إليه، أو إيصال امرأة في حالة مخاض لمستشفى الولادة حيث تعذر على عائلتها إيصالها، أو إيصال مواطن توقفت سيارته في الطريق إلى المطار، ليلحق الطائرة.

٢ ـ حماية الآداب:

تقوم الشرطة بحماية الآداب حتى قبل وقوع أي جريمة، وذلك بتخصيص وحدات خاصة لحماية الآداب العامة وأيضاً التبصير بمواقع الزلل الأخلاقي.

٣ ـ حماية الأحداث من الانحراف:

وذلك بالتدخل في بعض الحالات التي لاتشكل جريمة، ولكن هنالك خوفاً من انزلاق الحدث نحو الجريمة من خلالها فيتم تدخل الشرطة والأخذ

بيده ومساعدة والديه على الأخذ بيده إلى جادة الصواب، وقد يكون ذلك في شكل زيارات لمنزل الحدث أو المدرسة لتتبع سلوكه وذلك بموافقة الطرفين.

٤ ـ الرعاية اللاحقة للسجناء.

وهذا دور اجتماعي يقوم عادة به ضباط الرعاية الاجتماعية ولكن الشرطة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في هذا الجانب بمساعدة الطلقاء لإيجاد وظائف لهم ومساعدتهم في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء عمل شريف.

٥ ـ خدمات إنسانية متعددة

هنالك مجال واسع للخدمات الاجتماعية والإنسانية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة خدمة للمواطنين. كما يمكن أن يكون لها دور في المجالات الخيرية المتعددة ويمكن كذلك تدخلها في حالة الكوارث والنكبات ليس بالمواساة فقط ولكن بالإسعاف وتقديم الخدمات والعون.

إن ما تمت الإشارة إليه من قبل، هو كيف حاولت الشرطة تطوير واجباتها وذلك بالخروج من دائرة عملها التقليدي الصارم في مكافحة الجريمة وتطبيق نص القانون، وأخذت تخطو خطوات ملموسة في ساحات اجتماعية تقربها من المواطن. وذلك حتى يحس المواطن أن الشرطة تقوم بمهام اجتماعية في خدمته وليس فقط بتطبيق القانون. وهذا من شأنه أن يقرب الشقة بين الشرطة والمواطن، كلما توغلت أكثر في هذا الجانب الاجتماعي

ويلاحظ أن الشرطة العربية غنية بهذه التجارب، حيث خرج كثير من قوات الشرطة العربية إن لم نقل كلها من محيط واجباتها التقليدية إلى رحاب

مجالات اجتماعية في إغاثة المريض وذي الحاجة وفي حالات الطوارئ. وهذا ليس بجديد عليها، بل لها تاريخ طويل ومتجدد في هذا العمل الاجتماعي

والشرطة وهي تسعى للخروج من نطاق الواجبات التقليدية إلى نطاق اجتماعي أوسع يقربها أكثر للجمهور، نجد أن لها أيضاً من خلال عملها التقليدي بعض السلطات التقديرية التي من خلالها تقوم بالتصرف فيما يصادفها من أحداث، فتقوم بوزن الجوانب الاجتماعية والظروف المحيطة لتجد قرارات قد تخرج بها من القرارات التقليدية في اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة. ومن أمثلة ذلك استعمالها لسلطتها التقديرية

السلطة التقديرية لرجل الشرطة :

للشرطة عامة سلطة تقديرية واسعة في اتخاذ الإجراءات القانونية إن السطلة التقديرية لرجل الشرطة هي سلطة هامة سواء نص عليها القانون أو النظام أو لم ينص عليها وهذه السلطة هي نتاج للحكمة المهنية الشرطية. حيث رجل الشرطة كباقي العاملين في إدارة العدالة الجنائية له مدى ومجال واسع للتحرك للخيار بين عدة خيارات عمل ممكنة لاتخاذ إجراءات قانونية عند وقوع مخالفة إلى عدم اتخاذ أي إجراء والاكتفاء بإنذار أو عدم إعطاء أي إنذار وترك الأمر، وهذا أيضاً يدخل في مجال العلاقات العامة مع الجمهور

وكما هو معروف فإن نظام العدالة مؤسس على قوانين ونظم وليس على أفراد. إن تعامل الأفراد مع بعضهم و الذي يجعل النظام العدلي عاملاً، فالقوانين لا تستطيع تنفيذ نفسها ـ اذ أن القوانين تمنح السلطة للعامل بها وليس العمل نفسه والذي يقوم به الشرطة في حالة القوانين الجنائية.

وفي كثير من الأحوال فإن القانون هو الذي ينص على السلطة التقديرية لرجل الشرطة حيث يمنحه مجالاً واسعاً لاختيار الإجراء المناسب بين اتخاذ إجراء من عدمه، وهذه السلطة التقديرية ممنوحة أيضاً للقضاء في الخيار بين العقوبة المناسبة لمن تمت إدانتهم في جريمة واحدة، وكذلك هنالك سلطة تقديرية للمسئولين بالسجون لاختيار نوع المعاملة لكل سجين وللتوصية بالإفراج عنه قبل انتهاء المدة المحكوم بها عليه وكذلك سلطة رئيس الدولة في العفو

لذلك فان النظام العدلي يترك لهؤلاء مسئولية تفريد التصرف حسب الحالة التي تصادفه ولكن لا توجد موجهات لكيفية التصرف - فرجل الشرطة لا يحكمه غير ضميره وحسن تصرفه عند اختيار الإجراء المناسب.

ولكن قد لا يوجد نص قانوني صريح يسمح لرجل الشرطة باستعمال هذه السلطة التقديرية - أي أن يكون القانون صامتاً في هذه الحالة - ولكن رغم ذلك فإن العرف يسمح لرجل الشرطة باستعمال سلطته التقديرية وذلك من خلال العلاقة الحسنة مع الجمهور كما أنه يخفف من الإجراءات الجنائية المتعددة والمكلفة في أمور ربما تكون تافهة أو أن يكون السير في الإجراءات يقتضي مبالغ مالية قيمتها أكثر من قيمة موضوع الجريمة - لذلك فإن الصالح العام هو الذي يحكم في اتخاذ الإجراءات أم لا - فإذا كان اتخاذ الإجراءات لا يخدم مصلحة عامة حسب رؤية رجل الأمن فله الحق في عدم اتخاذ أي إجراء. إن هذا الإجراء ينبع من النظام الأنجلو أمريكي - الذي يؤسس لتفريد المعاملة للمتهمين والمدانين - أي أن يعامل كل منهم حسب الجريمة التي ارتكبها - مما يوحي أن هنالك تفريداً في العدالة وليس مساواة في العدالة[1]

(1)Mary Jeanette. ***Police Community Relations***. Vol. 6. Beverly Hills. USA: Saga Publications,1985, P. 36.

والشرطة عادة في استعمالها لهذه السلطة تختلف أيضاً من رجل شرطة إلى آخر - وذلك اعتماداً على تقدير الشرطي الفرد في مكان الحادث . لذلك فإن هنالك احتمال الخطأ في قرار رجل الشرطة وهو يستعمل هذه السلطة التقديرية . ولكن هذه القرارات لا بد أن تحمل مخاطر الخطأ ولكنها مخاطر محسوبة

إن السلطة التقديرية لرجل الشرطة ومساهمة الشرطة في أعمال اجتماعية وسط المجتمع كما هو مشار إليه سابقاً - هي من قبيل النشاط الذي يقرب الشرطة أكثر إلى المجتمع وإلى نفوس المواطنين - ويجعل رجل الشرطة مرشحاً ومؤهلاً لخوض المزيد من التجارب في العمل الاجتماعي بل وأداء عمله ويتوسع وسط المجتمع المحلي والقيام بدور أكثر فعالية وذلك بإشراك المواطن نفسه في العمل الأمني . وأن تخرج الشرطة من عزلتها الحالية .

ثانياً: العزلة الاجتماعية للشرطة:

١ - تشكيل قوة الشرطة

جرت العادة في بعض البلدان النامية على اختيار أفراد الشرطة من فئات اجتماعية معينة - كانوا يختارون في الماضي من أبناء الأسر المعروفة والقبائل ذات المكانة الاجتماعية المرموقة - لأن الشرطة مرتبطة بالسلطة والسلطة مرتبطة بالحكم - ولكن هذا الوضع لم يبق على حاله فقد تغير بعض الشيء نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وإذا كان يتم اختيار الضباط من النخبة الاجتماعية فإن عناصر من طبقات اجتماعية أخرى أخذت تشكل هذه الفئة .

وكما هو معروف فإن معظم الدول النامية ومنها الدول العربية - تشكل

قوة الشرطة من فئتين - فئة الضباط وفئة الجنود والرتب الأخرى - وهنالك فرق واضح في اختيار الفئتين - إذ أن اختيار الجنود وضباط الصف يتم عادة من أبناء الطبقات العاملة وذات الدخل المحدود والذين لم ينالوا حظاً كبيراً من التعليم، والضباط يتم اختيارهم من فئات اجتماعية متميزة وممن نالوا حظهم من التعليم العالي

ولكن عندما عانت معظم الدول من وطأة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في الآونة الأخيرة وفقدت مهنة الشرطة بعض بريقها أصبح اختيار ضباط الشرطة والأفراد يتم من ذات الطبقات الاجتماعية المتقاربة وإن ظل صف الضباط والجنود يحملون مؤهلات أكاديمية أقل من الضباط

ويبدو أن سياسة اختيار أفراد الشرطة من الطبقة العاملة لم تكن قاصرة على الدول النامية، فقد أشار رينر عام ١٩٧٨م إلى أن ٦٠٪ من المجندين في انجلترا، كانوا من أبناء الطبقة العاملة و ١٧٪ من أبناء الطبقة المتوسطة و ٥٪ فقط كانوا من طبقات أعلى ويحملون مؤهلات جامعية[١] (علماً بأن اختيار الضباط والأفراد يتم على أسس موحدة وابتداء من الدرج الأول للرتب)

ويعتقد أن أفرد الشرطة الذين هم من الطبقة العاملة تكون جهودهم موجهة لذات الطبقة التي جاؤوا منها، وإن إلمامهم بعادات وأعراف الطبقة المتوسطة والعالية يكون محدوداً[٢]

وفي تقدير لورد سكارمان عن الاضطرابات الأمنية في منطقة بركستون

---

(1) Reiner, R. ***The Blue Coated Worker***. England : Cambridge University Press,1978 , P.78.

(2) Smith, D. & Gray, J. ***Police and People in London***. London: Policy Studies Institute, 1983, P.103.

بلندن، تم التعليق على حقيقة استيعاب معظم أفراد الشرطة من الطبقة العاملة بالعبارة المشهورة:

(إنهم بمثابة الأنا العليا المنظمة للطبقة العاملة المحترمة» فالشرطة ليست معزولة عن الطبقة العاملة، ولكن في نفس الوقت ليست جزءاً منها، لأنها فوق الشبهات التي وصمت تلك الطبقة)[1]

ولكن اختلاف المستوى الاجتماعي بين الضباط وضباط الصف والأفراد مازال يجعل بينهما نوعاً من التمايز الاجتماعي في عدد من الدول النامية مما يجعلهما فئتين متباينتين اجتماعياً

ويقول بدر أن المتفق عليه بين أصحاب الفكر الاجتماعي «أن بعض هؤلاء المنحدرين من شرائح اجتماعية دنيا يميلون أكثر إلى السلوك التعويضي الذي يكمل نقصاً معيناً لديهم ناتجاً في الغالب الأعم من المكانة الاجتماعية الأصلية المتدنية وتواضع المستوى الحياتي عامة. فعندما يجد بعض من هؤلاء أن في أيديهم سلطة غير محدودة أو محدودة أحياناً ومطلقة أحياناً أخرى فإنها قد تستغل بدون وعي استغلالاً سيئاً لإثبات الوجود وتأكيد الذات»[2]

ونجد كثيراً من الضباط الذين ينحدرون من طبقات اجتماعية متميزة، يتحيزون في أعمالهم إلى طبقتهم ويعتبرون المتعاملين معهم وبالذات المخالفين للقانون من طبقات أدنى كأنما هم أجانب بالنسبة إليهم، لذلك قد يسيئون في معاملتهم أو يتجاوزن سلطاتهم النظامية في طريقة التعامل

---

(1) Scarman, Lord. ***The Brixten Disorder***. Cmnd-8427. London: H.M-SO. 1981, P. 24.

(٢) عبدالمنعم، بدر «رجل الشرطة والمواطن والاغتراب». *مجلة الفكر الشرطي*. المجلد الرابع، العدد الرابع، شوال ١٤١٦هـ، شرطة الشارقة، ص ١٢٤

معهم (ومثال ذلك القضاة). وعكس ذلك فقد نجد أن هنالك رفقاً وتعاطفاً مع المتهمين من طبقتهم، على عكس المتهم من طبقة أدنى حيث يحس الضباط أن ذلك المتهم غريب على مجتمعه بل يمثل عدواً لمجتمعه وخطراً على الفئة التي ينتمي لها، وعلى الأقل فهو لا يتعاطف معه لأنه لا يحس بالمعاناة التي يعيشها المتهم، ولم يتح لرجل الشرطة المعين المرور بنفس الظروف التي مر بها المتهم ولا يحس بالمؤثرات التي دفعته لارتكاب الجريمة، لذلك لا يجد مبررات لارتكاب الجريمة لدى رجل الشرطة على الإطلاق[٢]

ويرى بدر أن هذا يحدث - ولو بصورة مغايرة - بالنسبة للطبقة الدنيا وبالذات الوسطى أحياناً «وخاصة في ظرورف انقلاب الهرم الطبقي الاجتماعي في بعض الدول، وتسلق ذوي الدخول الطفيلية لدرجات السلم بشكل دراماتيكي وصعودهم بسرعة وتربعهم على قمة الهرم الطبقي، مزحزحين الطبقة الوسطى ومزاحمين للطبقة العليا أحياناً، وبالتالي هبوط الطبقة الوسطى قسراً لتحتل مواقع دنيا ويجد رجل الشرطة (من فئة الضباط) إذا كان من المنحدرين من طبقة وسطى أساساً، نفسه في هذا الوضع ويرى أنه بوضعه الاجتماعي لا يستطيع استيفاء احتياجاته الضرورية، قد يعتمل في نفسه مارد الصراع الطبقي ويقوى لديه شعور انقلاب المعايير رأساً على عقب»[٢]

ووسط هذا الصراع، كما يقول بدر «قد يتعامل رجل الشرطة مع من يقع في دائرة سلطاته على هذا الأساس وقد يفتح عليه صنبور اعتقاده

(١) عباس، أبو شامة. *المعايير النموذجية لرجل الأمن*. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٢هـ، ص ص. ٥٢-٥٣

(٢) عبدالمنعم، بدر مرجع سابق، ص ١٢٦

ويصب عليه جام غضبه»[1] وهنا يكون اغتراب الشرطي عن المواطن

٢ ـ الإجهاد والعزلة الاختيارية

إن الاجهاد في العمل الشرطي وعزلته الاختيارية النسبية عن المجتمع قد تكون من أسباب العزلة الاجتماعية للشرطة. كما أن الاجهاد والعزلة عاملان معروفان من العوامل التي تعوق علاقة الشرطة بالجمهور

تقيم قوات الشرطة بصفة عامة في ثكنات معزولة عن المناطق التي يقيم بها أفراد المجتمع ربما لأن سلطات الشرطة ترغب في وضعهم في وحدة سكنية واحدة لإمكانية سهولة استدعائهم في أي وقت عند الضرورة والطوارئ. ولكن الظروف السكنية أسهمت في عزلة الشرطة عن المجتمع. الذي كان من المستحسن أن تبقى جزءاً منه وتخدمه بهدف تنمية الوعي الجماهيري بأنشطة الشرطة وتشجيع التعاون معها. وهذا لا يتم إلا إذا اتخذت الشرطة مساكن لأفرادها وسط الأحياء السكنية للمواطنين عامة حيث يجد الشرطي نفسه وسط المجتمع الطبيعي يتعامل ويتفاعل معه. ولكن طالما بقيت معظم قوات الشرطة في الثكنات والمجتمعات المخصصة لها فإن ذلك سيسهم بالتأكيد في عزل الشرطة داخل تلك المناطق عن بقية المجتمع[2]

كما أن الشرطة دائماً تشكو من الإجهاد الناجم عن العمل والذي تقول عنه عادة لا يتيح لها كثرة الاختلاط بالمجتمع. بيد أن ذلك الاجهاد يمكن أن يعزى جزئياً إلى العزلة التي يعيشها أفراد الشرطة في الثكنات، حيث يكونون مرغمين على قصر نشاطاتهم الاجتماعية مع زملائهم ومن حولهم من أفراد

(١) عبدالمنعم بدر نفس المرجع، ص ١٢٦

(٢) عباس أبوشامة. «مستقبل الشرطة في الدول النامية»، *مجلة الفكر الشرطي*. المجلد الثالث، العدد الرابع، شوال ١٤١٥هـ، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٩

الشرطة، فقد اعتادوا أن يروا نفس الوجوه في المكاتب معهم أو مناطق الحراسات ثم يجدون أنفسهم مع بعض داخل الأندية الاجتماعية وأماكن التسوق وأماكن اللقاءات الاجتماعية اليومية أو الطارئة في داخل الثكنات وهكذا يضطر رجال الشرطة الاقتصار على علاقاتهم داخل العمل وخارجه مع بعضهم البعض، مما يؤدي إلى عزلتهم عن المجتمع العام. فلا شك ان هذه العزلة تؤدي إلى الإجهاد كما أنها تقلص الدور الاجتماعي الذي من المفترض أن تلعبه الشرطة في المجتمع خارج إطار دورها التقليدي في صنع الجريمة.

فالشرطة مطالبة بأن تلعب دوراً أكبر على الساحة الاجتماعية حتى تقترب أكثر من المواطن وتقوي علاقتها معه، وهذه النشاطات الاجتماعية ستقربها حتماً من الجمهور الذي يحتاج إليه ليمدها بالمعلومات

كما أن الإحساس بالعزلة قد يغذيه اعتقاد الشرطة أنها معزولة عن المجتمع، وأنها فئة غير محببة لعامة الناس، ومهما كان صدق ذلك الاعتقاد من عدمه فإنه يباعد بين الشرطة والمواطن ونشير إلى مقولة طوش (Toch, H) في هذا الصدد «إن رجال الشرطة يحسون بأنهم مظلومون مضطهدون ومجني عليهم ومنبوذون وغير محبوبين بل ومكروهون. إنهم يشعرون بأنهم موصومون بوصمة مركز اجتماعي متدن، كما يشعرون أن طموحاتهم قد أطيح بها، وأن تطلعاتهم قد أسيء فهمها. هم يشعرون أنهم بلا سند، وأصعب من هذا فإن لديهم إحساساً بأن الوضع سيظل على ما هو عليه حتى المستقبل الذي يبدو هو الآخر كالسراب بغير أمل»[1]

كما أن من أكثر الأمور التي تباعد بين الشرطة والمواطن هو إحساسه أن

---

(١) نقلاً عن عبدالمنعم بدر سرجع السابق، ص ١١٩

أمنه في خطر وأن الشرطة لا تفعل ما فيه الكفاية إزاء ذلك . أو أنها مشغولة عن حماية المواطن وأمنه بأمن الدولة وحدها إن افتقار المواطن للأمن يجعله يفقد الثقة في جهاز الأمن كاملاً ومن ثم تزداد العلاقة توتراً وتباعداً وهذا يؤدي إلى عزلة الشرطة أكثر فأكثر، وهذا بدوره يحرم الشرطة من زخم المساعدة الشعبية لها في مكافحة الجريمة .

وهنالك جانب آخر يرى بدر أن له أهمية في تكريس عزلة الشرطة وهو ذلك «المتمثل في إصرار الشرطة على رفع شعار أنها في خدمة الشعب، إلا أن تطبيق هذا الشعار من المفترض أن يترجم في الحرص على حقوق المواطنين، والبعد عن التجاوز في استعمال السلطة ومساعدة الجمهور متى طلب ذلك، أو حتى دون انتظار تقديم طلبه»[1] إن هنالك قناعة بأن جهاز الشرطة لن يستطيع تنفيذ المهام الموكلة إليه (وهي أكبر من حجمه وقدراته) إلا بتعاون الجمهور معه ودعمه له إن هذا التعاون يتطلب تشييد جسور الثقة بين جهاز الشرطة والشعب، وكذلك إزالة الصورة المظلمة والمؤلمة عن جهاز الشرطة في أذهان الجمهور[2]، وطالما كانت هذه الصورة قائمة فإن العزلة ستظل قائمة .

٣ ـ التضـــــامن

يعتبر التضامن من سمات العمل الشرطي فرجال الشرطة يبدون قدراً كبيراً من التضامن مع بعضهم البعض . ولعل ذلك نابع من اعتقاد راسخ لدى الشرطة بأن الجمهور لا يطمئن إليهم، لذلك فهم يحتاجون إلى التضامن فيما بينهم كنوع من الدفاع عن النفس . ومن المشاهد المألوفة في مراكز الشرطة

---

(١) عبدالمنعم، بدر مرجع سابق، ص. ١٢١

(٢) عباس، أبو شامة . *المعايير النموذجية المطلوبة لرجل الأمن* . مرجع سابق، ص ٥٦

أن نرى الاعتداء على أحد أفراد الشرطة أثناء قيامه بواجبه يقابل عادة باستجابة عنيفة من زملائه الآخرين، بل قد يؤدي ذلك إلى معاملة الشخص المعتدي على الشرطة بصورة غير عادلة طيلة بقائه في الحجز الشرطي.

وكلما تعمق الإحساس بعداء الجمهور في نفوس الشرطة كلما قويت وتنامت درجة تضامنهم مع بعضهم البعض. فقد تعلم أفراد الشرطة أن يصنفوا الجمهور على أساس أن الجميع لا يتساوون في التعاطف معهم وبالتالي ليسوا جميعاً جديرين بالاحترام. فهم يحسون بأنهم بعيدون عن عامة الجمهور بطريقة أو بأخرى مما يجعلهم يناصرون بعضهم البعض. وهذا من شأنه أن يخلق صدعاً بين الشرطة والجمهور ويؤدي للمزيد من عزل الشرطة عن المواطنين.

٤ ـ السلطة والشرطة

لا شك أن الشرطة تتمتع بسلطات واسعة، سواء تلك التي منحها إياها القانون والنظام أو التي يعتقد أفراد الشرطة أن القانون يمنحهم إياها وهذه السلطة تلعب دوراً مهماً في تحديد علاقة الشرطة بالمواطنين وخصوصاً عند استعمالها أو تجاوزها أو إساءة استغلالها في بعض الأوقات.

والشرطة تمنح سلطات واسعة لأنها مكلفة بحفظ الأمن العام، فكان لابد لها من صلاحيات للقيام بذلك الواجب والذي قد يشمل إلقاء القبض والتفتيش والإحضار والاستجواب. والشرطة مستعدة دائماً لاستعراض سلطتها عند الضرورة لأنها تعتبرها أحد أسلحتها في عالم معاد لها. وهي تتوقع دائماً أن يحترم الجمهور تلك السطلة، ولعل ذلك ينعكس فعلاً على الأوضاع التي تواجه فيها الشرطة تحدياً لسلطتها، حيث تكون عادة استجابتها سريعة، وهنا يبدو التباين في تطبيق القانون واضحاً للعيان. فعندما يتحدى

أحد المشبوهين سلطة الشرطة، فمن المحتمل أن تزيد فرص اقتياده لقسم الشرطة واتخاذ الإجراءات الجنائية ضده أكثر من الشخص الذي وجد في نفس ظروف الشبهة ولكنه لم يتحد سلطة الشرطة، بل أبدى احترامه لها واعترافه بسلطتها وصلاحيتها، وهنا قد يكتفى بتوجيه إنذار له فقط.

والسلطة قد تكون سبباً في عزل الشرطة عن الموطنين عندما تستخدم بشكل يتجاوز الحد المسموح به قانوناً أو أساساً لا يجيزه القانون. وكذلك عند إساءة استعمال السلطة التقديرية الممنوحة للشرطة، أو استعمالها بمؤثرات خاصة أو شخصية كلها مدعاة للمزيد من التباعد والعزلة. واستعمال السلطة دائماً يحدد موقف المواطن من سلطة الدولة نفسها، وذلك أن غالبية المواطنين ليست لهم علاقة مباشرة بسلطة الدولة إلا من خلال الشرطة، فإذا فسدت العلاقة مع الشرطة فسدت مع سلطة الدولة. وقد قال مرة الجنرال ديغول عبارته المشهودة عندما تولى في أول يوم منصب رئيس الجمهورية الفرنسية وصعد فوق قصر الاليزيه، وهنالك رأى أحد رجال الشرطة في الطريق يراقب الموقف الأمني أشار إليه وقال «هنالك تكمن سلطة وهيبة الدولة الفرنسية».

ثالثاً: التوتر في العلاقة بين المواطن والشرطة:

كانت بعض الدول العربية تحت الحكم الاستعماري حيث تم استغلال جهاز الشرطة بقمع الحركات الوطنية المنادية بالاستقلال فكانت الشرطة تُستخدم ضد المواطنين وتطلعاتهم للحرية وهذا الوضع باعد المسافة بين الشرطة والمواطنين، وحتى بعد الاستقلال بقيت صورة الشرطة القديمة بالنسبة للمواطنين كما هي لفترة طويلة، وخصوصاً الجيل الذي يتذكر استغلال الشرطة كأداة قمع وإرهاب للمواطن وهذه الصورة للشرطة

بدأت تتوارثها الأجيال ولكن بدرجة أقل، مما جعلها سبباً من أسباب الفجوة بين المواطنين والشرطة.

هنالك تعارض مصالح لبعض المواطنين مع مقتضيات الواجب للشرطة. فرجل الشرطة يمثل حاجزاً نفسياً أمام رغبات بعض المواطنين، والتي قد تتعارض مع مصالح المجتمع لذلك يجد المواطن أن الشرطة تقف سداً ضد تحقيق رغباته غير المشروعة، وهذا بدوره يشكل حاجزاً نفسياً بينه وبين الشرطة.

إن تصرفات بعض رجال الشرطة قد تشكل ردود أفعال معاكسة لدى بعض المواطنين، كالطريقة التي ينفذ بها القانون أو تجاوزه في استعمال سلطاته أو استغلاله لتلك السلطات، أو استعماله بعض العنف عند ممارسته لعمله، وهذه من شأنها أن تخلق حاجزاً بين المواطن والشرطة.

إن طبيعة عمل الشرطة في المجتمعات النامية تختلف في وظيفتها عن المجتمعات المتقدمة. فوظيفتها هي منع الجريمة والوقاية منها ومكافحتها في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فإن وظيفتها تزيد عن ذلك في أنها «أداة للتغير الاجتماعي والتنمية»[1]، حيث يبرز الدور الاجتماعي والاقتصادي في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة وهذا يجعل مجالات احتكاكها بالمواطنين في الدول النامية أكثر، وبالتالي تزيد مجالات تعثر العلاقات مع المواطنين.

يلعب المستوى الثقافي والتدريبي لرجال الشرطة دوراً في علاقاته مع

---

(١) محمد بن حميد الثقفي. «العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة: دراسة على المراجعين بقسم شرطة الروضة بالرياض». رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٧هـ، ص ٦٧

الجمهور والمقصود بالمستوى الثقافي هنا ليس التعليمي الأكاديمي، وإنما مستوى الثقافة العامة والفهم الواسع لكثير من الأمور المرتبطة بالمجتمع وبالمواطنين، فكلما قل المستوى الثقافي لرجل الشرطة كلما كانت فرصة احتكاكه سلبياً مع الجمهور في ازدياد، وكذلك كلما ضعف المستوى التدريبي لرجل الشرطة كلما ضعف تجاوبه الإيجابي مع الجمهور، وكلما كانت هنالك المزيد من فرص الاحتكاكات فالتدريب يلعب دوراً في تنمية وعي الشرطة بفن التعامل مع الجمهور

آثار التوتر في العلاقة بين الشرطة والجمهور :

إن ازدياد التوتر في العلاقة بين الشرطة والمواطنين يؤثر تأثيراً سلبياً على الأداء الكلي لمكافحة الجريمة في المجتمع، وذلك للأسباب الآتية :

١ ـ إحجام المواطنين عن التعاون مع الشرطة في أعمالها الخاصة بمنع ومكافحة الجريمة واستتباب الأمن العام أو مساعدتها في ذلك.

٢ ـ نظر المواطنون إلى مهام مكافحة الجريمة على أنها من واجبات الشرطة وحدها وعليها أن تقوم بذلك الواجب.

٣ ـ عدم الثقة في جهاز الشرطة أدى إلى إحجام الكثير من المواطنين عن الإبلاغ عن بعض الجرائم.

٤ ـ ازدياد الاضطراب في الحالة الأمنية نتيجة لوجود الشرطة وحدها في الميدان وبعد العنصر الجماهيري الهام عنها وتقديم يد المساعدة لذلك بالإمكانيات المحدودة الموروثة للشرطة وهي لا تستطيع الوفاء بالالتزامات الأمنية كاملة

٥ ـ عدم احترام المواطن لرجل الشرطة والاستخفاف به والنظر إليه كعضو

غريب عن المجتمع، وهذا ربما يؤدي إلى مقاومة رجال الشرطة وعرقلة جهودها في مكافحة الجريمة.

رابعاً: مسئولية المواطن في المشاركة في منع الجريمة:

إذا أردنا تأصيل مشاركة المواطن في أعمال مكافحة الجريمة نجد تراثنا الإسلامي يشير إلى ذلك في عدة مواقف فقد أرست العقيدة قواعد للفرد في المجتمع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وجعل ذلك واجباً على كل مسلم. قال الله تعالى: ﴿ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون﴾[1] وقال تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾[2]، وقال رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان»[3]

والشريعة الإسلامية وهي تهدف لتحقيق مصلحة الفرد من خلال مقاصدها المتمثلة في إحداها بحفظ وحماية الضروريات للفرد والمجتمع والتي إذا فقدت انتشر الفساد والجريمة في المجتمع وحددت الشريعة ضروريات الحياة بالدين والنفس والعقل ثم النسل والمال.

وإذا كانت المحافظة على أمن واستقرار المجتمع الإسلامي من أهم واجبات ولي الأمر وعليه أن يعهد بها إلى ولاية متخصصة تقوم بها، وهي جهاز الأمن في المجتمعات، إلا أن ذلك لا ينفي مسئولية الأفراد في المشاركة

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.
(٢) سورة آل عمران، الآية ١١٠
(٣) رواه مسلم.

في تحقيق ذلك الأمن، وذلك واضح من الأساليب التي تمت الإشارة إليها أعلاه. فالخطاب الإسلامي موجه إلى كافة المواطنين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

«ومسئولية الفرد تجاه أمن مجتمعه شعور نماه الإسلام وشرع له من الأحكام ما يجلعه في نمو مطرد وعلى قواعد ثابتة من الشرع الحنيف»[1] وحسب ما اتضح من القرآن الكريم وحديث الرسول، فإذا كانت المساعدة في إزالة المنكر هي واجب ديني على كل فرد، ومعنى هذا أن يساهم في الوقاية ومكافحة الجريمة متى ما علم بها، فإنه يرتكب مخالفة صريحة للشرع إذا لم يفعل ذلك. ويبدو كمن يعصى أمر الله ورسوله، قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم﴾[2] وأيضاً فإن ولي الأمر يمكن أن يعاقب الفرد المسلم الذي يمتنع عن القيام بدوره الإيجابي في المشاركة في الوقاية من الجريمة، كأن يقوم بإيواء مجرم أو التستر عليه، ويعاقب عقوبة تعزيرية.

لقوله ﷺ: «المدينة حرم ما بين عير إلى ثور فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[3]

من هنا يتضح مسئولية الفرد في المساهمة مع الشرطة في حماية المجتمع في مكافحة الجريمة.

١ ـ اشتراك الشرطة في الأعمال الاجتماعية:

لا بد من التأكيد على أهمية دخول الشرطة ساحات أكثر في مجال

(١) محمد بن حميد الثقفي. مرجع سابق، ص ٣٩
(٢) سورة النساء، الآية ٥٩.
(٣) رواه مسلم.

العمل الاجتماعي لكسب المزيد من ثقة المواطنين ثم إدخالهم في العملية الأمنية. فعليها أن تدخل في مجال خدمة المجتمع وتقديم الخدمات للمواطنين حسب إمكاناتها، هذا مع قيامها بدوها الأساسي التقليدي في مكافحة الجريمة. إن دخول الشرطة المجالات الاجتماعية لا شك أنه يدعم دورهم الأساسي في منع الجريمة بكسب ثقة الجمهور على أقل تقدير ولو أن هنالك تخوفاً من أن الشرطة قد لا تكون مؤهلة لهذا العمل، وإنها تدخل مجالاً غير اختصاصها زيادة على التخوف من أن تصبح الشرطة شماعة للمهام البغيضة التي تفرزها المؤسسات الأخرى[1]

إلا أن الشرطة يمكنها أن تقبل ذلك التحدي وتلج في ميدان العمل الاجتماعي لإزالة الحاجز النفسي في المقام الأول. وقد نجحت الشرطة فعلاً في الكثير من المجالات كمجال النجدة مثلاً كما أن الشرطة قد نجحت في إدخال تحسينات على المناطق العشوائية الفقيرة في بعض البلدان، وحققت بذلك انحساراً ملحوظاً في معدل السرقات. كما استطاعت عن طريق الأنشطة الرياضية والاجتماعية العمل مع السلطات المحلية أن تحد من انتشار الجريمة[2] وقد أدى ذلك إلى تجميل صورة الشرطة عند المواطنين في المناطق المعنية.

إن مثل هذا التحرك قد يكون خطوة هامة نحو التعاون المنشود بين الشرطة والمواطنين في مجال مكافحة الجريمة وهو خطوة متقدمة في طريق شرطة المجتمع أو الشرطة المجتمعية

٢ ـ المشاركة المجتمعية في أعمال الشرطة:

إن المشاركة المجتمعية في مكافحة الجريمة نشأت أول مرة نتيجة للقناعة

(١) عباس، أبوشامة. *مستقبل الشرطة في الدول النامية*. مرجع سابق، ص ٢٨١
(٢) عباس، أبوشامة. نفس المرجع، ص ٢٨٢

المتنامية من أن المؤسسات الشرطية فشلت في مهمة القضاء على الجريمة أو التقليل منها إلى حد كبير، ولقد كان الاعتقاد السائد بأن المزيد من الشرطة يؤدي إلى التقليل من الجريمة ولكن ذلك لم يثبت على وجه الإطلاق بالدراسات العلمية التي أجريت[١]

إن الاعتراف بقصور الشرطة في القيام وحدها بالمهمة كاملة دعى إلى اعتراف اللجنة القومية الاستشارية الأمريكية في تقريرها النهائي بذلك الواقع عندما ذكرت :

"Criminal Justice Professionals readely and repeatedly admit that, in the absence of citizen assistance, neighter more man Power, nor improved technology, nor additional money will enable law enforcement to shoulder the monumental burden of combating crime[٢]"

(1) Jacob, H. Lineberry, R.l. ***Governmental Reaponse to Crime. Executve Summary***. Washington D.C.: National Institute of Justice, 1982.

(2) Cirel, P. Evans; McGillis, D. & whit Comb, D. ***An Exemplary Project: Community Crime Prevention Programme***. Seatte- Washington D.C.: Law Enforcement Assistance Administration, 1977

الفصل الثالث

شرطة المجتمع الفكرة النشأة والتعريف

أولاً : فكرة ونشأة شرطة المجتمع

ثانياً : دور شرطة المجتمع

ثالثاً : ممارسات ومهارات شرطة المجتمع

رابعاً : المتورطون في جهاز الشرطة

الفصل الثالث

شرطة المجتمع الفكرة النشأة والتعريف

أولاً: فكرة ونشأة شرطة المجتمع.

إن الزيادة الملحوظة في الجرائم، من عام لآخر، بالإضافة إلى أن الشرطة بطريقة عملها التقليدية المقيدة بالقوانين واللوائح وتطبيق القوانين والاستجابة للعمل عند وقوع الحوادث، لم تعد قادرة وبشكل فعَّال في مكافحة الجرمية. ويقول رجال الشرطة من جانبهم إن النقص في القوى البشرية، في إعداد رجال الشرطة، والذي تشتكي منه معظم قوات الشرطة، زيادة على محدودية الموارد، وعدم إعطاء الشرطة المقدرات المالية الكافية، زيادة على أن علاقة المجتمع بالشرطة التي لا تعتبر ممتازة على أقل تقدير، كلها من العوامل التي تؤثر في فاعلية الشرطة في أداء واجباتها بفعالية ونجاح.

دخلت الشرطة في كثير من الأعمال الاجتماعية حتى تكون قريبة من المجتمع كما تمت الإشارة إليه من قبل. ولكن رؤي أنه لا بد من تطوير في العمل الشرطي بطريقته التقليدية، وهو ليس ببديل له، ليتناسب مع حجم المشكلة. ورؤي أنَّ قيام الشرطة بالعمل الأمني بمفردها لم يعد كافياً، لذا كان لا بد من أن نأخذ في الاعتبار عامل إدخال المواطن نفسه في هذه العملية وذلك بجعله شريكاً في مكافحة الجريمة، وذلك عن طريق اقتراب المواطن من مجتمعه المحلي وإشراكه في العمل يداً بيد، وهكذا ظهرت فكرة شرطة المجتمع

١ ـ بداية شرطة المجتمع

لقد ظهر عمل شرطة المجتمع بصفة رسمية عام ١٩٦٧م في تقرير اللجنة التي شكلها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بمكافحة الجريمة. وقد أوضح تقرير اللجنة الحاجة إلى دور نشط وملتزم للمواطن (Active and Involved) وذلك بتطوير الأداء لأجهزة العدالة الجنائية. وأيضاً للنظر في الظروف الاجتماعية والبيئية التي تنمو فيها الجريمة[١]

ولقد كان من نتائج تلك التوصية هو التشريع الخاص بمكافحة الجريمة والشوارع أكثر أماناً لعام ١٩٦٨[٢] والذي بدوره أنشأ إدارة لمساعدة قوات الأمن[٣] ولقد كان من شأن هذه الإدارة تأكيد اشتراك المجتمع المحلي في مكافحة الجريمة.

ولقد تم تطوير مفهوم المشاركة المجتمعية مع الشرطة كأسلوب مستحدث لعمل الشرطة، وتم تطوير ذلك المفهوم في كندا والولايات المتحدة وبريطانيا خلال الثمانينات ليصبح ما يعرف اليوم بشرطة المجتمع ورغم ظهوره في تلك الفترة إلا أن تطبيقه ظل محدوداً ونتائجه متواضعة.

وطبق المفهوم في عدة دول أخرى وبأشكال ربما تكون مختلفة في دول أوربية أخرى وفي دول آسيوية كاليابان.

---

(1) U.S .Presidential Crime Commission Report.Washington D.C., 1967

(2) Omnibus Crime Control and Safe Streets, ACT (1968) U.S.A.

(3) Law Enforcement Assistance Admmistration (LEAA) U.S.A.M.

٢ ـ تعريف شرطة المجتمع.

إن تعبير شرطة المجتمع يستعمل عادة بلزوجة تامة، وليس له تعريف متفق عليه. والتعبير عندما يستعمل إنما يعكس رغبة من يستعملونه فيما يريدون عمله لسيادة قيم معينة في العمل الشرطي، ولشرح خطوات متعددة من الأساليب المرغوبة. واثنان من هذه الأساليب هي

أ ـ المرور الراجل Foot Patrol.

ب ـ إجراءات لاشتراك أفراد ومجموعات من المجتمع من غير الشرطة في عملية منع الجريمة[١]

الغرض من المرور الراجل هو زيادة رضاء المواطن عن الشرطة، وتطوير نظام دفاعي لمنع الجريمة عوضاً عن رد الفعل على الحوادث الطارئة، وأيضاً لتحسين مستوى منع الجريمة.

أما إشراك المواطن فإن الغرض منها تحسين مستوى مكافحة الجريمة. إن مفهوم شرطة المجتمع يمثل رد فعل على حجم وبعد العديد من المؤسسات للمجتمع المعاصر، ويؤكد الاعتقاد بأن المواطن قادر على المساهمة في حل مشاكل المجتمع

زيادة على المرور الراجل والمشاركة المجتمعية للشرطة، فهنالك أيضاً تطور نظام اللجان الاستشارية المحلية

هنالك رأي لأحد الخبراء يرى أن منع الجريمة يجب أن تقوم به الحكومات المحلية أو البلديات أكثر من الشرطة[٢]

(1) Weatherit, M. "Community Policing Now" In ***Policing and the Community.*** Peter Willmott (ed.), N.C.J. 134801, London, 1987, PP. 6-20.

(2) Willmott, P. "Policing and the Community". Conference Paper on ***Community Policing***. Policy Studies Institute, London, N W I 3 S R. 1987, P. 67.

٣ ـ المفهوم والتطبيـــق.

إن مفهوم مشاركة المواطن في أعمال الأمن قد امتدت للاعتراف بأن نجاح الشرطة يعتمد بدرجة عالية على المشاركة والتعاون الفعال مع أفراد المجتمع الآخرين في هذه المهمة. بل إن الأمر أبعد من ذلك، وهو أن بعض نشاطات منع الجريمة يقوم بها المواطنون أنفسهم بطريقة أفضل مما تقوم بها الشرطة، مع الاعتراف بحقيقة أن رسم البرنامج الخاص بذلك والتخطيط له تقوم بوضعه المؤسسة الشرطية.

إن مفهوم شرطة المجتمع يجيء كأحد الحلول للمشاكل الأمنية التي تواجه الشرطة. وتقوم الفكرة على إدخال المجتمع في عملية حفظ الأمن والشراكة بين الشرطة والمجتمع، بحيث تعيش الشرطة داخل المجتمع ومع المواطنين ويكون عملها من قبيل المبادرة في التحرك نحو الأحداث المتوقعة، وليس الانتظار والتصرف برد الفعل كما هو الحال للشرطة في عملها التقليدي.

وشرطة المجتمع لا تهدف فقط إلى مكافحة الجريمة عن طريق الاختلاط وسط المجتمع، ولكن أيضاً التقليل من الخوف من الجريمة، الذي لوحده أصبح مشكلة اجتماعية، والاستفادة من المصادر المباشرة للمعلومات المتوفرة لدى المواطنين. وذلك بعد كسب ثقة هؤلاء المواطنين بالتواجد المستمر بينهم. ممايشجعهم على المشاركة في أداء المهام الأمنية انطلاقاً من هذه الثقة. ويصبح المواطن شريكاً في هذا العمل، وليس بعيداً عنه ومن خلال كسب ثقة المواطن وإشراكه في العمل ترتفع وتيرة الإنجاز الأمني بصورة ملحوظة. وهذه الشراكة وتلك الثقة تكون نتيجة للتواجد والاتصال الدائم والمستمر بين المواطنين والشرطة داخل المجتمع.

إن شرطة المجتمع ينظر إليها على أنها خطوة إصلاحية في عملية تنفيذ القانون والتقييم يشير إلى أن هذه الشرطة يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على العلاقة المتبادلة بين رجال الشرطة والمواطنين، ولكن نجاح شرطة المجتمع يعتمد إلى حد كبير على رجال الشرطة المسئولين عن تنفيذه. كما أن شرطة المجتمع قد تخلق توجهات إيجابية نحو معارف رجال الشرطة وإدراكهم للأمور كما أن المشاركة المجتمعية في أعمال الشرطة من شأنها أن تزيد من الرضا الوظيفي لرجال الأمن كما أنه يرفع من قيم العمل الشرطي في نفوس رجال الشرطة وثمة خلاف فيما اذا كانت شرطة المجتمع تمثل تغييراً أساسياً في طريقة تنفيذ القانون أو أن الأمر ببساطة ما هو إلا تطوير أو تحسين للوضع الحالي للشرطة التقليدية.

أشار سكايز (Sykes) إلى أن هنالك ثمانية خطوات على الشرطة أن تتبعها عندما يتم التغيير إلى نظام شرطة المجتمع[1] وهي :

١ ـ الوعي بالفجوة في الأداء بين النظامين.

٢ ـ الاعتراف بالحاجة للتغيير

٣ ـ خلق المناخ المناسب للتغيير

٤ ـ تشخيص المشكلة.

٥ ـ التعرف على استراتيجيات بديلة.

٦ ـ اختيار الاستراتيجيات

٧ ـ تحديد وتطوير استراتيجية للتطبيق.

٨ ـ تقييم وتعديل الاستراتيجية.

---

(1) Sykes, G. W. "Implementation Issues in Community Policing". ***Journal of Contemporary Criminal Justice***, V.10, N 1, March 1994.

في نظام شرطة المجتمع فإن رجل الشرطة يصبح مفكراً مهنياً يستعمل خياله وإبداعاته للتعرف على المشاكل ووضع الحلول لها وهو يفعل ذلك من خلال علاقته بأفراد المجتمع المحلي ويكون مرشده في ذلك هي القيم المحلية أكثر من أن يكون مقيداً بالقوانين واللوائح. فلقد جاءت شرطة المجتمع لتستبدل نمط الشرطة المسئول والذي يركز على المكافحة المهنية للجريمة.

إن عملية تنفيذ القانون بالطريقة التقليدية يبدو أنها غير فعالة لفترة طويلة لتخفيض عدد الجرائم والمحافظة على الأمن الاجتماعي وبناء ثقة الجمهور في العمل الأمني. فجاءت شرطة المجتمع كبديل لذلك حيث يعمل رجال الشرطة مباشرة مع وضمن الجمهور بقصد تطوير حلول للمشاكل المحلية والسلامة.

إن شرطة المجتمع تمثل مستقبل العمل الشرطي في تنفيذ القانون، فهي تتوجه نحو سياسة واستراتيجية موجهة نحو تحقيق كفاءة أكثر وفعالية في مكافحة الجريمة. ومن حقائق هذه الشرطة أنها ليست كالشرطة التقليدية تتوجه نحو الاهتمام بالمشاكل الحالة وإن شرطة المجتمع تتجه نحو الحلول الاجتماعية التنظيمية للمشاكل على مستوى أعم أكثر من اهتمامها بالمشاكل الفردية

إن شرطة المجتمع لا تقصد أن تهتم بكل المشاكل التي تواجه الشرطة كالجريمة المنظمة وجرائم ذوي الياقات البيضاء وجرائم البيئة، وإنما تركز على الشارع والجيرة في المنطقة ومشاكلها

وهنالك خمسة خطوات يتخذها رجل شرطة المجتمع في سبيل حل المشكلات. وهذه الخطوات هي :

١ ـ التعرف على المشكلة .

٢ ـ تحليل المشكلـــة

٣ ـ تفصيل الاستجابة أو الرد على المشكلة .

٤ ـ تنفيذ الاستجابة أوالحل

٥ ـ تعميم الاستجابة أو الحل .

وهذا يعني أن العنصر الأساسي في عمل شرطة المجتمع هو التأكيد على حل المشاكل كاستراتيجية تتكون منها المراحل أعلاه، وهذه العملية تعكس فلسفة شرطة المجتمع التي تدافع عن تكوين شراكة متكاملة مع المجتمع، ولذلك تتوسع أكثر في تفويضها من التركيز المحدود على مكافحة الجريمة بالطرق التقليدية . إن شرطة المجتمع قصد أن تكون مكملة أكثر من أن تكون بديلاً من الواجبات التقليدية لتنفيذ القانون . فالاستجابة إلى الحوادث تكون من قبيل المبادرة والتأكيد على الاستجابة للمشاكل بطريقة ميدانية وهذا غير الشرطة التقليدية حيث الاستجابة السريعة لأي حادث وهذا يتجه لرد الفعل عند وقوع الحدث . وعمل شرطة المجتمع يخلق جواً مناسباً لحلول المشاكل حيث يبحث عميقاً في جذور المشاكل، وتحليل هموم المواطنين .

إن شرطة المجتمع تدعو إلى أسلوب اختياري في التعامل مع الحوادث فمثلاً يختار إذا كان القبض ضرورياً ومتى يتم القبض وهكذا . لأن الشرطي في الموقع هو الذي يحدد الإجراء المناسب إن التحول نحو شرطة المجتمع يعكس الانقلاب والتغيير نحو ثقافة شرطية جديدة . فهي تتخذ برنامجاً يسعى إلى تغيير مجهودات الشرطة من رد الفعل على الحوادث الطارئة إلى المبادرة لمنع الجريمة .

ثانياً: دور شرطة المجتمع:

إن علاقة الشرطة والجمهور يتأثر إلى حد كبير بمشاركة الشرطة في المجتمع، وكذلك فإن عزل الشرطة عن المجتمع والعيش معه قد يكون له رد عكسي.

لقد أثبتت بعض الدراسات أن الجريمة هي نشاط قريب من مكان السكن. وأن نسبة عالية من الجريمة المختلفة ترتكب على بعد ٤ أميال من مكان سكن مرتكب الجريمة. وعدد لا يستهان به يرتكب على مسافة ميلين فقط[١] وقد وجد بيكر ودوننلي (Baker and Donnelly) أن (٧٠٪) من كل الجرائم المرتكبة والتي نتج عنها قبض، ارتكبت بواسطة ساكني نفس المنطقة[٢]

وإذا كانت هذه الحقيقة - بمعنى أن الجريمة هي محلية في الغالب - فعلى الشرطة أن تعمل في وسط المجتمعات الصغيرة للتعرف على مصادر الإجرام وطبيعة الأفراد لذلك المجتمع المحلي. لذلك فإن دورها هنا سيكون متقدما قبل وقوع الجريمة - وليس الانتظار حتى تقع - أي يسبق الحدث قبل وقوعه، ويتم ذلك من خلال مسئولياتها الطويلة المدى وسط الحي الذي تعمل فيه، حيث تقوم بالاتصال المنتظم مع السكان والسلطات المحلية ومصدقي الرخص للمواطنين، كما يمكنه أن يكوّن لجنة عمل، كما يعمل

---

(1) Turner, S. "Delinquency and Distance" In T. Sellen & M. Wolfgang (ed). ***Deliquency Selected Studies***. New York: John Wiley & Sons, 1969, pp. 11-26

(2) Azarya, V. "Community" ***The Social Science Encyclopedia***, London, Routledge, 1985

من خلال الأجهزة المختصة على زيادة إضاءة الطرقات وتحسين مواقف السيارات، وهو بهذه الصفة يكون قد اندمج في اتصالاته بالسكان وبكل نواحي حياتهم الاجتماعية ويستحسن أن يبقى نفس الشرطي المجتمعي في خدمة المجتمع المحدد لفترة طويلة ونتيجة لهذه الاستمرارية والإلمام الكافي بأمور المواطنين في شتى أنواع الحياة، تجعل رجل الشرطة في وضع للتعرف على الاهتمامات المحلية للمواطين وما يثير اهتمامهم وانزعاجهم. وهذا يتم بأسرع من لوكان من غير شرطة المجتمع، خصوصاً وهو في وضع يمكنه من جمع معلومات بسهولة ويسر وسط المواطنين. كما أنه من الناحية الأخرى فإننا نجد أن المواطن أخذ يلتصق أكثر بالشرطي نتيجة للمعرفة المتواصلة اليومية بينهم، وهذا يؤدي إلى المزيد من الثقة والتفاهم المتبادل.

وفي مثل هذا المناخ فيمكن التعرف على المشاكل واكتشافها في وقت مبكر، قبل أن تتضخم وتطلب علاجاً قاسياً. فبدل أن تكون مهمة الشرطي الاستجابة إلى ما يحدث من قضايا فإنه هنا في هذا الوضع يسبق الحدث ويتقدم المشاكل قبل أن تحدث ويسهل عليه التعرف عليها ومعالجتها.

إن شرطة المجتمع كما هو ملاحظ ليست مفهوماً واحداً، ويمكن أن تعني عكس العمل الاستجابي لوقوع الأحداث كما هي عادة الشرطة التقليدية ولكن شرطة المجتمع تكون قريبة من المجتمع المحلي وعليه فهي يمكن أن تمثل تقاليده وقيمه فشرطة المجتمع هي عملية يتم من خلالها المشاركة في السيطرة على الجريمة، وهذه المشاركة بين الشرطة والمواطنين. ولا بد من التأكيد على أن يتم تعيين الشرطي لمنطقة جغرافية محددة بفترة طويلة ونتيجة لذلك فإن من أهم النتائج أن هذا البقاء لفترة طويلة يلعب دوراً في محاولة تخفيف الخوف من الجريمة لدى المواطنين.

لذلك فإننا نجد أن عملية الضبط الاجتماعي هنا مبنية على اتفاق الشرطة والجمهور وبمواقفهما[1] إن هذا الاتفاق من شأنه المشاركة في عملية منع الجريمة وبذلك منع خلق الفرص للجريمة لتنتشر

١ ـ أمثلة المشاركة:

إن علاقة التعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع ربما تتمثل في عدة أشكال مما يجعل الأفراد شركاء في عملية حفظ الأمن.

وقد تكون البداية هي إعادة تشكيل دوريات الشرطة بطريقة يقوم بتوزيعها مما يجعل اتصالها أكثر التصاقاً بسكان الحي المجتمعي

ولكن من أمثلة المشاريع المشتركة التي يقوم فيها المواطن بدور مشارك للشرطة في أداء العمل الآتي

أ ـ مشروع إشراك المواطنين في الإبلاغ عن الجرائم (Citizen Crime Reporting Project) : وذلك عن طريق تسهيل الطرق والقنوات لوصول بلاغات المواطنين عن الحوادث الإجرامية، وذلك عن طريق عدة طرق تقوم بها الشرطة لتسهيل تلك المهمة. ومن أمثلة ذلك إعطاء بعض المواطنين صفارة لينفخ فيه للتنبيه بأن هنالك جريمة ترتكب. ومن يسمع الصفارة عليه أن يخطر الشرطة بالهاتف، أو كل من يسمع الصفارة عليه أن يقوم بنفس الشيء في وقت واحد حتى يكون هنالك صوت متكرر والجزء الثاني من هذا المشروع يشمل مجهودات تعليمية لتشجيع المواطنين على الإسراع بالإبلاغ عن الجريمة

---

(1) Fielding N.G. "Community Policing" In ***Criminology***. Clarendon Press, Oxford, 1995, P. 25.

ب ـ مشروع إنارة الشوارع (Street Lighting Project)، والغرض منه زيادة إضاءة الشوارع في منطقة الحي لتأمين سلامة الراجلين وتقليل فرص الجريمة.

ج ـ إشراك مزيد من المواطنين استجابة لزيادة جرائم معينة. ومن أمثلة ذلك الكسر المنزلي وإذا وجد المزيد من المواطنين أنفسهم منزعجين من الزيادة في هذه الجرائم بحيث أصبح أكثرهم ضحايا الكسر المنزلي. فيتم إشراك المواطنين في مكافحة هذه الجريمة وفي مثل هذه الجريمة فان المواطن يلعب دوراً رئيسياً في اكتشافها حيث تجد الشرطة صعوبة في الحصول على نجاحات كثيرة في اكتشافها، وذلك لأن رجال الدورية في أغلب الأحيان ليسوا من سكان الحي وأقل بكثير من أن يغطوا كل المنازل في الحي وهذا من شأنه أن يعوق عملهم في هذا الجانب. لذلك للتأثير على مستوى اكتشاف ومكافحة الجريمة الكسر المنزلي ولابد من استنفار المواطنين الذين يسكنون بالحي

د ـ الالتصاق بالشرطة : وهذا يعني أن ينضم المواطن إلى عربة الشرطة في المرور العادي، وحتى يمكنه التعرف على المشاكل الاجرامية للمنطقة مما يراه ويسمعه من رجال الشرطة

كما أن رجال الشرطة أنفسهم يستفيدون من مشاركة المواطن معهم حيث يجعلهم ذلك أكثر إلماماً بجغرافية المنطقة بسبب صحبة المواطنين المحليين معهم في المرور

هـ ـ نظام مراقبة المجمعات السكنية (Block Watch) : العمل الأمني، وهو تنظيم مجموعة من الجيران ما بين ١٠ إلى ١٥ شخصاً من الذين يبدون اهتماماً مشتركاً ضد الجريمة ويطلب من كل واحد منهم أن يستضيف أحد اجتماعات المجموعة في منزله في اجتماع أسبوعي لمناقشة تأمين

المجتمع الذي يضمن عادة عشر أسر ويقوم الاجتماع بإصدار معلومات مكتوبة وإرشادات في شكل نشرات توزع على السكان بخصوص تأمين المجتمع والإبلاغ عن أي طارئ.

ويهدف نظام مراقبة المجمع السكني إلى العمل بتعاون كامل مع الشرطة في تأمين ذلك المجمع ولكن يجب عدم تشجيع المجموعات التي تأخذ القانون سيدها (Vigitantis)، ولا التصرف الانفرادي بدون الرجوع للشرطة والتعاون معها. وهؤلاء المواطنون عليهم إبلاغ الشرطة عندما يكون هنالك اشتباه بوقوع جريمة أو وجود غريب بالمجمع السكني ليس له صفة شرعية في البقاء أو في ظروف مريبة وفي اجتماعات هذه اللجان يتم نوع من تنوير المواطنين بالتوعية (Councilling). ومن أمثلة ذلك إذا قرع شخص جرس الباب بالمنزل ثم فوجيء بوجودك عند فتح الباب ؟ هذا قد يعني شيئاً مريباً ثم شرح المواقف الهشة التي تساعد على ارتكاب جرائم معينة والظروف التي تتم فيها مع التوضيح.

ثم يتم تعميم هذا العمل للاطمئنان على فعالية البرنامج، حيث ينظر بعد دراسة متأنية فيما إذا انخفضت عدد حالات الكسر المنزلي والتعدي على المنازل مثلاً ؟

٢ ـ رجل الشرطة المقيم.

وهو إرسال ضباط شرطة للسكن في المناطق المضطربة أمنياً، والغرض هو أن يجعل بسكن ذلك الشرطي المنطقة أكثر أمناً وهنالك خطوات مبدئية تسبق إرسال الشرطي للسكن في الحي :

١ ـ تكاثف تواجد الشرطة في المنطقة المضطربة

٢ ـ إنشاء نقطة شرطة فرعية في المنطقة وهي فيما بعد تصبح مسكناً للشرطي المعني .

والضباط الذين شاركوا في هذا البرنامج بالسكن ، أشاروا إلى أنهم لم يغيروا فحسب استجاباتهم لمشاكل المجتمع المحلي الخاصة بالأمن ، وإنما أصبحوا أكثر اشتراكاً في كل نواحي الحياة لمواطني المنطقة حتى في مشاكل حياتهم العائلية وقد تمكن الضباط من كسب ثقة المواطنين بإنشاء علاقات متينة بينهم . وقيمة هذه النتيجة أنه في المناطق التي تزيد فيها نسبة الجرائم ، فإن المواطنين يكونون أكثر حساسية لوجود الشرطة وبتطوير العمل المشترك في شكل فرق مع المواطنين استطاع هؤلاء الضباط من خلال المجهود المشترك القضاء على نشاط العصابات الإجرامية ومروجي المخدرات ومثيري الشغب[١]

إن مفهوم المشاركة بين الشرطة والجمهور (CP) أصبح مؤسسة اجتماعية دائمة .

إن نقطة الشرطة (Beats) في نظام المشاركة تمثل الضابط المسئول عنها كضابط شرطة اجتماعي والذي يصبح منظماً للجيران وحلالاً لمشاكلهم وليس رادعاً للجريمة وأصبحت من المهام الجديدة لهذا الضابط أن يشرك المواطن العادي في تحديد المشاكل التي يجب أن تعطى الأسبقية في النظر ، وعليه أن يطور مبادرات شعبية لإيجاد الحلول .

إن هذا التنظيم اللامركزي والشخصي بدرجة عالية من النظام الشرطي إنما هو بديل لمجهودات الشرطة التقليدية الجماعية . كما أنه مدعاة لإزالة

---

(1) Ward, J. "Community Policing on the Itome Front" Illinois. ***The Americas,*** V. 5, N 2, April May 1992, P.7.

الخوف من الجريمة ويقلل من اضطراب الأمن في منطقة الجوار كما أن نظام شرطة المجتمع أثبت جدواه في إيجاد اتصال إيجابي مستمر بين الشرطة والأقليات في المناطق التي بها أقليات.

٣ ـ المرور الراجل لرجل الشرطة:

بما أن المرور عامة هو أساسي في عمل الشرطة، فإن المرور الراجل يعتبر أساسياً ومركزياً في عملية المرور كلها ويلاحظ أن شرطة لندن كانت ومازالت تأمر الشرطي بأهمية المرور الراجل بغرض التعرف أكثر على المواطنين الساكنين بالمنطقة التي تشملها النقطة الشرطية وهي المساحة الجغرافية لاختصاص كل شرطي، Beats. وذلك ليكونوا بالقرب من المواطن عندما يحتاج لهم. وكذلك استمر المرور الراجل كعمل أساسي في الكثير من المناطق في العالم. لكن بعد انتشار استعمال السيارات بدأ نظام المرور الراجل يقل في نشاطات الشرطة حيث طغى المرور المتحرك بالسيارات على المرور الراجل

لقد أثبتت بعض الدراسات أن ضحية الجريمة تستغرق ما بين ٢٠ إلى ٤٠ دقيقة لإخطار الشرطة بالحادث[1] والشرطة في عملها التقليدي عادة لا تتفاعل سريعاً مع الجمهور عند الإبلاغ، وكل إدارة العمليات الشرطية تتم عبر قنوات رسمية وبطرق شرطية داخلية وبأسلوب شرطي. والاتصال غير الرسمي بين الشرطة والمواطن يكاد يكون منعدماً

والشرطة المتحركة أو الراكبة يمكن بسهولة أن تعزل نفسها نتيجة

---

(1) Betram, D.K. & Fargo. A. "Response Time Analysis Study: Preleminary Finding on Robbers in Kansas City". ***Police Chief***, 43 (5): 74 77, 1976.

لاتصالاتها النادرة مع المواطن . وهذه بدوره يجعل المواطنين أكثر انعزالاً وأقل اهتماماً بالشرطة . وذلك نتيجة لعدم الاتصال المباشر وجهاً لوجه بين الشرطة والمواطنين .

إن الشرطة الراكبة تجد نفسها بعيداً عن الجمهور ، ولاتعرف الكثير عن أسلوب حياة أفراد ذلك المجتمع ، لذلك فهي تفقد اتصالاً مفيداً مع المواطنين .

إن الشخص عادة يثق في الجار الذي يقابله يومياً ويتحدث إليه ، أكثر من شخص لا يتحدث معه ويراه فقط كالشرطة الراكبة أو المتحركة . ولكن الشرطة الراجلة نتيجة لاختلاطها بأفراد المجتمع المحلي فإنها تجد نفسها في وضع مميز لمكافحة الجريمة . فإن تبادل المعلومات الذي يتم في هذه الأوضاع يزيد من احتمالات مكافحة الجريمة بالمنطقة وأيضاً منع الجريمة قبل حدوثها

إن رجل الشرطة الراجل هو أهم عناصر شرطة المجتمع . وربما تكون هذه هي الوسيلة الضرورية للجوء إليها في المستقبل ، وذلك إن المستقبل لشرطة المجتمع ، كل فرد في المجتمع يعتبر نفسه العين التي ترى والأذن التي تسمع لكل الجيران بالمنطقة . إن منع الجريمة أقل تكلفة من علاجها ومتابعتها بعد وقوعها حيث ترتفع التكلفة . ومنع الجريمة يتطلب التعاون بين المواطنين والشرطة

إن ما تشتكي منه العديد من قوات الشرطة من تخفيض في ميزانية الشرطة ، أو عدم إعطاء الشرطة المزيد من الميزانية يتطلب ابتداع طرق بديلة لتعويض ذلك ، وعن طريق تجويد الأداء البشري والتعاون اللصيق والدعم من أفراد المجتمع لذلك التعاون .

إن الطبقات العاملة في المجتمع والطبقات الأدنى اقتصادياً واجتماعياً

هي الأكثر ترحيباً بالشرطة الراجلة من الطبقات العليا بالمجتمع إن أغلبية العاملين في الشرطة الراجلة أنفسهم يأتون من الطبقات الأدنى اقتصادياً واجتماعياً في المجتمع عادة إن الشرطة الراجلة بهذا الوصف نجدها أكثر التصاقاً بالمواطنين بالحي إذا كانوا من تلك الطبقات وأكثر استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي وتحدثت العديد من الدراسات عن التناقض الذي يحدث عن مسئولية الشرطي عن طبقة لا يمثلها والأمر كذلك في حالة القضاء.

إن وجود إمكانيات شحيحة للشرطة، يتم توزيعها على المجتمع بالتساوي في شكل الشرطة الراجلة يقلل من فرص بعض ما يسمى بمجموعات المصالح (Interest Group) (من الطبقات العليا) من أن تجد معاملة خاصة في هذا الوضع

إن رجال الشرطة الراجلين يمكنهم تنفيذ مهام شرطية تقليدية بتكلفة أقل وبكفاءة أعلى من الشرطة الراكبة، وبما أن لديهم المقدرة والاستعداد للتصدي للجريمة بالمنطقة فهم بذلك يساعدون بالمزيد من تأمين المجتمع

إن رجل الدورية الراجل الذي يقابل المواطنين وجهاً لوجه يومياً في عمله، لهو أقدر من غيره على أن يمثل دوراً منظماً للمجتمع الصغير، وسيطاً في النزاعات ومصلحاً اجتماعياً ومتعهد خدمات، ويمكن أن يكون صلة وصل بين المجتمع والخدمات الاجتماعية المحلية.

كما أن الشرطة الراجلة تناسب إلى حد كبير وظيفة الشرطة الأصلية التي تتفق تماماً مع احتياجات المجتمع المحلي ووظائف مؤسساته ويجدون أن أكثر الأعمال التي يقومون بها هي الوساطة والتدخل لفض النزاعات عن طريق التسويات، وإيقاف المشاجرات في المنطقة المجاورة لذلك تصبح

معظم مهامهم تقديم خدمات اجتماعية وليس التنفيذ الحرفي للقانون في مكافحة الجريمة

كما أن هنالك ما يشير إلى أن تعاون الشرطة مع المجتمع، أي مع مجموعة المواطنين بالمجتمع الصغير من الممكن أن يؤدي إلى تخفيف درجة الخوف من الجريمة، والزيادة في قناعة المواطنين بجيرانهم وبالشرطة التي تعمل معهم.

إن الخوف من الجريمة له تأثير مدمر على نسيج المجتمع في داخل المدن. وقد يزيد الخوف بعض المرات فوق المستويات المعقولة، وهذا الخوف غير مرتبط بالاحتمال الحقيقي في أن يصبح أي فرد ضحية لجريمة أم لا

إن من أحد أسباب الخوف من الجريمة ربما يكون الإحساس بالهوة الاجتماعية والنفسية بين المواطن العادي ورجل الشرطة

٤ ـ برامج مشتركة بين الشرطة والمواطنين.

١ ـ اجتماع أسبوعي: يضم المواطنين والشرطة في أحد دور العبادة لمناقشة الموقف الأمني.

٢ ـ برنامج مدرسي: يجتمع فيه بعض رجال الشرطة مع الآباء والمعلمين بالحي، لمناقشة المشاكل المدرسية التي ربما تؤدي إلى الانحراف ومثال ذلك أن تعمل الشرطة على إعادة الطلبة الهاربين من الدراسة.

٣ ـ برنامج البصمات: حيث تقوم الشرطة بأخذ بصمات الأطفال الذين يحضرهم آباؤهم وأمهاتهم إلى نقاط الشرطة، وذلك بغرض التعريف بعمل الشرطة وتنمية العلاقات الاجتماعية الودية بينهم وبين المواطنين.

٤ ـ برنامج قياس ضغط الدم. دعوة المواطنين لمركز الشرطة كل أسبوع لقياس

ضغط الدم الذي تقوم به خبيرة أو خبير طبي يدعوها الشرطة لعمل ذلك، حرصاً على تنمية العلاقات العامة.

٥ ـ مشاركة المواطن الشرطة في أعمالها: يتم اختيار بعض المواطنين من فترة لأخرى لمصاحبة الشرطة في عملياتها العادية كل يوم للتعرف عن قرب على العمل ودعم العلاقة مع المواطنين.

٦ ـ التجمعات في الحدائق العامة: يتم تنظيم لقاءات في حديقة عامة بين الشرطة والمواطنين بالمنطقة التي تقع تحت مسئولية الشرطة، وذلك من وقت لآخر

٧ ـ إصدار صحيفة محلية: يقوم قسم الشرطة بعمل نشرة صحفية دورية (Newsletter) تحوي أخبار الحي الاجتماعية وكل ما هو جديد بالساحة الجنائية والظواهر الجديدة بالمنطقة، وتوزع على الجيران، كما تترك كمية ليأخذها زوار مركز الشرطة[1]

ثالثاً: ممارسات ومهارات شرطة المجتمع:

إن من أهم المهارات التي يتقنها رجل شرطة المجتمع هي الاعتماد على النفس في الإجراءات التي يتخذها ويكتسب رجل الشرطة هذه الخاصية نتيجة للممارسة المستمرة في المرور المنفرد في النقطة، والالتقاء بالجمهور وعدم اتصاله برؤسائه إلا في حالات متباعدة متفق عليها

---

(1) Dennis, P. Rosenbaum. ***Community Crime Prevention: Does it work.*** Second Edition. Beverly Hills, London, New York, Publications.1988.

كما أن مهارة المفاوضات هي أيضاً ما يكتسبه رجل شرطة المجتمع، حيث يطلب منه أن يعمل على حل المنازعات وتنفيس المشاحنات والوصول إلى حلول وسط في النزاعات الصغيرة والعلاقات الشخصية. لذلك فإن مهارة المفاوضات تعتبر ضرورية لفس البقاء في هذه المهنة وفي مثل هذه الظروف فإن رجل الشرطة يجد نفسه وحيداً وسط هذه المنازعات بدون توجيه أو إرشاد أو مساعدة وفي ظروف ربما لعدم وجوده، كانت تتطلب استجابة عنيفة من السلطات وتؤذن بمواجهات ربما تكون دامية، ولكن يقوم رجل شرطة المجتمع بحلها بمفرده بدون مساعدة.

العمل الذاتي أو الاستقلال هي أحد سمات عمل رجل شرطة المجتمع فإنه عندما نجد أن رجل الشرطة العادي يقضي ٥٧٪ من وقته خارج عمله في نقطة الشرطة، نجد أن رجل شرطة المجتمع يقضي ٦٤٪ س وقته خارج النقطة، يعني في عمله مع الجمهور[1]

ومعنى هذا أنَّ الوقت الذي يقضيه رجل شرطة المجتمع في عمله لوحده وبدون قيود توجيهية أو إرشادات أكبر من غيره

إن رجل شرطة المجتمع يقضي وقتاً أكبر مع المواطنين أكثر مما يقضيه رجل الشرطة العادي والتقليدي الذي يهتم بالإجراءات القانونية وما يصاحب ذلك من أعمال ورقية متعددة واستمارات

إن المقدرة المتطورة لرجل شرطة المجتمع في أن يتخذ قراره في كيفية قضائه ساعات عمله في النقطة، يولد أساليب جديدة ومبتكرة للعلاقات

---

(1) Bennet, T. & lupton, R. "A National Activity Survey of Police Work" ***Howard Journal of Criminal Jusitice***, 31 (3),200 - 23, Washington, 1992

العامة مع الجمهور، (ومساحة هذا القرار محدودة لرجل الشرطة العادي). والاتجاه أكثر نحو الاهتمام بالعلاقات العامة مع الجمهور من شأنه أن يجعل الالتقاء أكثر انتظاماً وحافزاً للمزيد من العلاقات مع مواطنين آخرين جدد.

إن هذه الأساليب تم تطويرها في الظروف السائدة حيث القليل من التوجيه والإرشاد من الرؤساء، بل وحتى لا يجد رجل الشرطة إلا القليل من الوصف الوظيفي لمهمته (Job Discription) أو تحديد موجهات معينة أو حتى التدريب التخصصي للعمل، بل تكون عادة أهداف رجل شرطة المجتمع أن يكون في مقدمة الرصيد الشرطي للعمل، وأن يبني معرفة وطيدة بالسكان المحليين، وأن يتخذ طريقاً طويلاً وهادئاً لتطبيق القانون. وقد وجد أنه من خلال هذا الجو المحيط فإن رجل شرطة المجتمع يتعامل مع عدد أكبر من مختلف الحوادث وبأنواعها، كما أن لديهم من الاتصالات مع المواطنين أكثر مما لدى الشرطة العادية، كما أنهم يتلقون نسبة عالية من عدد الشكاوى عن الجرائم.

ولكن رغم النسبة العالية من الشكاوى فإن شرطة المجتمع ربما تترك للمباحث الجنائية العادية معالجة القضايا الكبرى المرتبطة بجرائم خطيرة، وذلك حتى يتفرغوا لقضايا اجتماعية أخرى أو مخالفات بسيطة، لذلك وجد أن ٦٠٪ من نشاط هذه الشرطة مرتبط بالعلاقات العامة والرفاهية الاجتماعية. وأنَّ ١٦٪ فقط من النشاط مخصص لاتصالات مرتبطة بنشاطات إجرامية[1]

إن الالتزام المتدني بالإجراءات القانونية وتطبيق القانون من جانب

---

(1) Grim Shw, R. & Jefferson, T. Interpreting Police Work, London: Allen & Unwin, 1987, p. 150.

شرطة المجتمع يعني أنهم أقل عرضة للقيود والضوابط القانونية في عملهم على خلاف رجال الشرطة الآخرين كذلك فإن عدم انتظام ظهورهم في المحاكم كشهود زيادة إلى عدم تدخلهم المنتظر في أعمال تطبيق القانون والإجراءات الجنائية يجعلهم أقل عرضة للقيود والضوابط التي تصدر س السلطات القضائية والمحاكم الجنائية أو توبيخ رؤسائهم أو شكاوى الجمهور ضدهم عند اتخاذ الإجراءات القانونية[١]

إن عمل شرطة المجتمع جعل هنالك التصاقاً وثيقاً بين منع الجريمة والمرور الراجل للشرطي وذلك بأشكاله المختلفة، وهنالك جزء من وقت الشرطي في المرور الراجل يقضيه في أعمال منعية وجزء أقل في منع الجريمة عن طريق النصيحة أو تفقد الأمان في المؤسسات التجارية الكبرى هي محكمة الإغلاق. ولكن الجزء الأكبر يخصصه رجل شرطة المجتمع في منع الجريمة عن طريق سيره في منطقة نقطته بحيث يجعل نفسه واضحاً ومرئياً كرادع ومانع لارتكاب الجريمة بدون أن يتحدث لأحد[٢]

إن المهارات المكتسبة والممارسة تتم بواسطة الرتب الأدنى والذين يعملون مباشرة في شرطة المجتمع وإذا كانت شرطة المجتمع تمثل حوالي ٥٪ من مجموع قوة الشرطة بالمنطقة، نجد أن ١٥٪ من القوة هم الذين يعملون في أعمال شرطة المجتمع[٣]

---

(1) Ibid, pp. 179 - 181.

(2) Brown, D. & Iles S. ***The Work On Community Constables***. London: Home Office,1985.

(3) Smith, D. "Research: The Community And The Police". In P. Willmot (ed). ***Policing And The Community***. England, London: Policy Studies Institute, 1987.

إن هذه الممارسات والتي تكسب رجل شرطة المجتمع مهارات معينة هي القادرة على أن تجعله مسيطراً على الشارع، الذي يكسبه كل ذلك نتيجة لطبيعة عمله فيه. ولقد قال رئيس اتحاد الشرطة البريطانية في هذا الصدد. « إذا احتفظنا بالشرطة داخل أقسام الشرطة وفي داخل سيارات الشرطة في المرور، فإن هؤلاء الشرطة سيظلون بعيدين عن الجمهور وأكثر ميلاً إلى الطغيان، وأكثر انفصالاً عن الجمهور وأكثر توتراً في العلاقة مع المواطنين الذين من المفترض أن يكونوا في خدمتهم ومساعدتهم»[1]

وبما أن حل الخلافات التي تنشأ في المجتمع بين الأفراد أو النزاعات هو عمل رئيسي من أعمال شرطة المجتمع، وبما أن طبيعة تلك النزاعات لا يمكن التنبؤ بها، لذلك فإنَّ النشاط الذاتي بمبادرة الشرطة في هذا الشأن يصعب تخطيطه. وتبعاً لذلك فإنهَّ من الصعب تعريف مجموعة مهام محددة لرجال شرطة المجتمع. وأيضاً لا يوجد إجماع على أفضل الطرق لحل النزاعات. وهذا يدعو للحاجة لتوثيق الطريقة المثلى التي يعمل بها شرطة المجتمع في تنفيذ أعمالهم الصعبة بل والمستحيلة أحياناً.

١ ـ الاتصال المباشر مع الجمهور

إن الاتصال المباشر مع الجمهور يعد من أساسيات عمل شرطة المجتمع. وعلى رجال هؤلاء الشرطة أن يبرزوا أنفسهم للمواطنين كلاعبي أدوار عدة منها الوسطاء والحكماء والمحكمين في النزاعات بدل دور فرض الموضوع والإجراء القانوني من رجل الشرطة التقليدي

(1) The Guardian Newspaper, 22 May 1991, London.

كما أن الشرطي وهو يقوم بواجبه الخاص لشرطة المجتمع، وعند استعماله لسلطاته التقديرية فعليه أن يعي المستويات المحلية، ويضبط سلطته التقديرية هذه على المزاج والعرف والتقليد المحلي. وهو بذلك يعكس قيم المجتمع ومعتقداته، وبذلك فهو يكسب تأييداً متزايداً لأعماله التي يقوم بها

على رجل شرطة المجتمع أن يتوقع طبيعة ونوع المعلومات التي يطلبها من الجمهور، كما أن نسبة اتصاله بالجمهور هي التي تحدد المدى الذي يمكن أن يحصل به على المعلومات.

على رجل الشرطة أن يختار مكاناً معيناً ليكون مكتباً متحركاً أو عيادة يقابل فيها بعض المواطنين الذي يسعون لمقابلته، وهو في نفس الوقت يشجعهم على الاتصال به من وقت لآخر، ولكنه يجب أن يراعي مكان إقامة ذلك المكتب المتحرك أوالعيادة، حتى لا يجد بعض المواطنين الحرج في الوصول إليه بحيث لا يوصفون بأنهم مخبرون للشرطة لو كانت في أماكن غير مرئية للجيران.

إن مبادرات الاتصال بالمواطنين هي التي تلعب دوراً في إنجاح التعارف بين رجل الشرطة والمجتمع، وعلى الشرطي أن يحافظ على نوعية تلك الاتصالات التي أثبتت نجاحها.

على رجل الشرطة أن يتناغم مع تطلعات ورغبات وأماني عدة مجموعات من المجتمع المحلي وعليه أن يحتفظ بعلاقات عمل جيدة مع ممثلي الفئات الجماهيرية والمنظمات.

على الشرطي أن يكثر من إقامة العلاقات الطيبة أو ما تسمى باجتماعات الاتصال، ولكن عليه أن يحذر الدخول في الأمور الخلافية كالقضايا السياسية

كما يستمر رجل شرطة المجتمع في عمله وسط المجتمع، يجد نفسه أكثر ارتباطاً بالمجتمع المعني، ويجد أنه يحس بالمزيد من الالتزام نحو السكان المحليين وقضاياهم وهمومهم لذلك فإن رجل الشرطة لكي يحافظ على الفوائد الأولية لاتصالاته وعلاقاته بالمواطنين فعليه أن يستثمر المزيد من الوقت في سلسلة من اللقاءات بالمجتمع وأعضائه. لذلك يجد نفسه مضطراً لمصادقة أشخاص قد لا يكون راغباً في صداقتهم في ظروف أحرى، أو كان يؤدي عمله التقليدي. فيدخل في اتصالات مع بعض الأفراد الذين يرى أنهم أخف الضررين من العودة للعمل التقليدي.

فالشرطي قد يستغل صداقته لبعض الأفراد لجذب المعلومات. فالصداقة تكون هي الآلية للحصول على المعلومات وبالذات عندما تجعل الطرف الآخر (المواطن) يتحدث عن نفسه وبالذات في حالات عندما لا تكون للشرطة المقدرة لتقديم أي خدمات معينة للمواطن فإنه يستثمر تلك العلاقة والصداقة للحصول على المعلومات التي يطلبها.

كما أنه مما ينمي تلك الصداقة هو رؤية رجل الشرطة يستعمل سلطاته التقديرية في تصريف بعض الأمور لذلك فان الشرطي عندما ينشغل بأدوار تربوية أكثر من أدوار ضيقة بتطبيق القانون في تعامله، فإنه يكسب الكثير من أرضيات الصداقة. إن استعماله للسلطة التقديرية يعكس حالة الأخذ والعطاء التي يعايشها رجل الشرطة والتي تقع في قلب السلطة التقديرية.

ومن الأمثلة المشرقة هو عندما يأخذ رجل الشرطة أحد الأحداث (عندما يرتكب مخالفة) إلى والديه كإجراء بديل ولإكمال الصورة فإن الوالدين يرحبون بذلك الإجراء ولا يجدون أي خطأ في ذلك وهنا في هذه الحالة فإنهم يشعرون أن الشرطة في خدمتهم وليست ضدهم. ولقد وجد براون

(Brown) أن هنالك قناعة ورضا من المواطنين تجاه الشرطة في المناطق التي تكون فيها قوة الشرطة صغيرة وتتميز أعمالها بالكثير من العطف واللين تجاه المواطن[1]

إن شرطة المجتمع على علم كامل بالضغوط عليهم لاستعمال سلطتهم التقديرية إلى آخرها والتي يرون أنها آلية المفاوضات وفي المفاوضات التي تتم من خلال الأخذ والعطاء بين الطرفين.

من التعقيدات التي يصادفها رجل شرطة المجتمع هو أنه يجب عليه أن يكون واعياً ومدركاً ومستجيباً للمستويات المحلية بشكل طبيعي ومعقول ولما يمكن أن يسمى انحرافاً فعلى الشرطي أن يتوافق مع المواطن المحلي خصوصاً فيما يرتبط بقيمه ومثله وتجاربه وبالذات عندما تكون تلك القيم متوافقة مع المجتمع المحلي ويحدث الصراع عندما تكون قيم ومفاهيم رجل الشرطة مختلفة عن تلك المعمول بها في المجتمع المحلي. ويبقى على رجل الشرطة أن يعود نفسه على تطوير إحساس الولاء للمجتمع الذي يعمل فيه، حتى لو أضره ذلك وأوجب عليه دفع ثمن باهظ لتوافقه مع المجتمع المحلي.

٢ ـ التكتيك

الاعتقاد العام في شرطة المجتمع أن الخدمة الاجتماعية والظهور بمظهر الصديق يعتبران أساسيين في دورها، وهذا ربما يكون على حساب واجبهما التقليدي في مكافحة الجريمة. ولو أن هذا الاعتقاد فيه بعض التعميم.

---

(1) Brown, M. ***Working The Street: Police Discretion and Dilemmas of Reform***. London : H.M.S.O., 1988.

في عالم الشرطة إن النقاش دائماً يتمحور حول شرطة المجتمع ، وهو ما صلة عملها بمكافحة الجريمة كعمل أصلي وسيظل هذا النقاش دائراً وسيظل خلافياً في تحديد التفويض الممنوح للشرطة .

حقيقة إن شرطة المجتمع وبدلاً من جعل مكافحة الجريمة بشكلها التقليدي من أسبقياتها ، تؤمن بمفهوم شامل وواسع لهذه القضية

لا شك أن شرطة المجتمع تستعمل تكتيكاً مختلفاً في موضوع مكافحة الجريمة عن الأسلوب التقليدي . ولكن هذه الشرطة تستعمل أكثر من قناة للوصول إلى النتيجة المرجوة ، لذلك فإن كان الهدف واحداً إلا أن التكتيك مختلف .

من المعروف أن الشرطة بحكم عملها تقوم بتطوير مهارات دقيقة خاصة بعملية المراقبة . وأن هذه المهارات تعتبر عاملاً في عملية الاتصال الفعال والمفاوضات مع الجمهور ومن خلال ذلك فإن الشرطة تتمكن من ملاحظة أي تغيير في سلوكيات أحد أو بعض الأفراد ، أو أي توجه نحو الانحراف .

إن عمل شرطة المجتمع من شأنه أن لا يضخم الحوادث التي ربما تكون مخالفة للقانون بل قد يبسطها ، ويفضل التعامل معها عن طريق الحلول الغير رسمية . وتقوم شرطة المجتمع بتهيئة المناخ والذي من خلاله يفضل التصرف في الحوادث بطريقة غير تقليدية وخلاف الطريقة القانونية .

إن شرطة المجتمع عادة ما تكون مشغولة في بداية عملها بتخوفها من التحدي المباشر الذي ربما تواجهه في عملها من بعض الأفراد والجماعات وهذا التحدي قد يكون موجهاً إلى سلطة الشرطة وفي الظروف العادية عندما يواجه رجل الشرطة تحدياً لسلطته فإنه يخلق الظروف التي تساعد على اكتمال عناصر جريمة معارضة رجل الشرطة أو الاعتداء عليه وبذلك

فإن الضوابط التي يعمل على هديها رجل الشرطة هي التي تحدد له مسار الإجراءات التي يتخذها في هذه الحالات ولكن رجل شرطة المجتمع عليه أن لا يستجيب إلى مثل ذلك التحدي لسلطته حتى لا يندفع في محاصرة وتطويق الطرف الثاني حتى يقع في المحظور

إن الدراسات قد أشارت إلى أن التنوير الذي يتم لشرطة المجتمع يوجه نحو الخدمات الاجتماعية والعلاقات أكثر مما يوجه نحو تطبيق القانون[1]

٣ ـ المجتمع العدائي للشرطة:

في داخل المدن الكبرى وفي وسطها فإننا نجد أن شرطة المجتمع مركزة في مناطق التوتر والتماس حيث يوجد تركيز في الفئات المحرومة والعاطلين عن العمل. وهذا من شأنه أن يجعل مهمة الشرطة أكثر تعقيداً وصعوبة، بل قد تجد مناخاً عدائياً ضدها في مثل تلك الظروف. ومعنى هذا أن الشرطة ربما تواجه بمواقف يمكن وصفها بالعدائية في بعض عملياتها في هذه الأوساط. وأيضاً في مثل هذه الظروف كما قد تواجه بمواقف جماعية وليس بتصرفات شخصية أو فردية. وفي هذه الحالة فإنه يكون لديها العديد من الخيارات، فقد يكون ذلك الخيار هو الانسحاب كاستجابة جماعية من الشرطة في ظروف التوتر المنظم. أو أن تكون استجابتها هي التصرف بناء على ما ينتج من أحداث وما تمخض عنها وليس عمل المبادرة والذي هو من سماة عمل شرطة المجتمع. وفي كل الظروف فيجب أن لا تصل الشرطة إلى حالة اليأس.

---

(1) Irving, B. et al. ***Independent Evaluation of an Experiment in Neighbourhood Policing in Nottinhill.*** London: Police Foundation, 1986

إن أكبر تحد تواجهه شرطة المجتمع يأتي من الفئات المنقسمة على المجتمع ومن المجّموعات التي تكون متنافرة داخل المجتمع الطبيعي والمتجانس.

قد تكون من مهام الشرطة الأولية في هذا الجو المشحون بالتوتر هو القيام بفرز المجموعات المتنافرة كفصل المجموعة المتعاطفة مع الشرطة من تلك التي تواجه الشرطة بشعور عدائي. كما أن تتبع ظهور وقيام مجموعات اجتماعية عدائية قد يكون من المهام الرئيسية في جمع المعلومات بواسطة الشرطة أي لايكفي فصل المجموعات المتنافرة فقط ولكن ينبغي القيام بتتبعها ولفترات طويلة لرصد سلوكها وعلى شرطة المجتمع أن تنظر إلى أي اضطرابات أو تحديات أمنية على أساس أنها ظاهرة عارضة ومؤقتة ولا تنم عن عداء عميق ومؤصل ضد السلطة، وليس له عمق سياسي أو غيره.

وفي مثل هذه الظروف العدائية فإن الشرطة قد تلجأ إلى استشارة بعض الفئات الاجتماعية التي يمكن أن تساعد بالمشورة. وكما هو معلوم فإن على الشرطة أن تختار من تستشيره في هذه الأمور لأنه لا يمكنها الاتصال بكل المجموعات الموجودة بالمجتمع وأخذ رأيهم، ولابد من استبعاد المجموعات الإجرامية من ذلك.

إن شرطة المجتمع قد تواجه مواقف صعبة من التجمعات العدائية، بل إن بعض المواقف قد يصعب التغلب عليها وذلك من حيث آن الاتصال مع هذه المجموعات لن يعطي نتائج إيجابية، وعلى الشرطة أن تحاول ولكنها لا تستطيع الاستمرار في سياسة المبادرات في الاتصالات مع تلك الجهات ولا سيما إذا كانت لدى الشرطة الإشارة واضحة بأن هذه الاتصالات غير مرغوب فيها من الطرف الآخر

إن التوجه الصارم للشرطة نحو الجمهور لا بد أن يكون مناسباً أو مرتبطاً بتوقعات ذلك الجمهور من الشرطة . هذا بالرغم من أن غالبية المواطنين يربطون مهام الشرطة بالواجبات التقليدية في منع الجريمة ومكافحتها . ولذلك فإن هؤلاء عندما يلجؤون للشرطة فإنهم يفعلون ذلك بغرض المساعدة في مواضيع مرتبطة بهذه المهمة التقليدية لمنع الجريمة ومكافحتها وحفظ الأمن العام، وذلك أكثر من أنهم يقصدون الشرطة بغرض عمل صداقات أو علاقات اجتماعية معها لذلك فإن هؤلاء المواطنين يتوقعون من الشرطة القيام بمهام وواجبات معينة في سبيل التنفيذ التقليدي لمهامها، لذلك فعندما يكون تدخل الشرطة مخيباً لآمال المواطنين في مجال العلاقات الاجتماعية والاتصال بالأفراد، فإن ثقة المواطنين تتبخر سريعاً وبخاصة لو منيت الشرطة بالفشل في تحقيق أغراضها الأمنية .

إن الاتصالات التي تجريها شرطة المجتمع في الأجواء العدائية مع أفراد ذلك المجتمع يمكن أن تكون مفيدة في تأييد ودعم صناعة القرارات الاستراتيجية، وذلك من خلال ردود أفعال المجموعات الاجتماعية المختلفة لتلك الاتصالات ومن أمثلة ذلك فقد يجد رجل الشرطة أثناء إحدى الاجتماعات مع الفئات الاجتماعية أن الأغلبية تؤيد تدخل الشرطة في مواجهة موقف عدائي خاص بشغب أو عمليات إجرامية داخل أحد المنازل، وحصوله على هذا التأييدأو الرأي الغالب يمنحه الدعم للدخول في مثل هذه العملية

٤ ـ تبادل المعلومات وعمل الفريق الواحد.

إن شرطة المجتمع يجب أن تعمل وسط المواطنين في شكل فريق عمل (Team Work)، وذلك من خلال تبادل المعلومات فيما بينهما

إن مثل هذا التعاون من شأنه أن ينتج ظروفاً مواتية للتخطيط المشترك للعمليات، وتبادل المعلومات ودرجة عالية من التنسيق تختلف في طبيعتها عن عمل الشرطة العادي. فالشرطة التقليدية عندما تضع خطة لمتابعة بعض الأمور في أثناء فترة نوبة العمل فإن التوقيت المناسب للعمل مع فقدان المقدرة على التنبؤ به يعني أن ذلك سيؤدي إلى عدم المتابعة لذلك وربما يجهض العملية. فالتنبؤ يحتاج إلى معلومات، وهذه المعلومات قد تتوفر أكثر لدى رجل شرطة المجتمع أكثر من غيره.

إن التخطيط قد يبدو شيئاً هامشياً بالنسبة للشرطة التقليدية في بعض النواحي في سياستها في المرور على الأحياء السكنية. ولكن بالطبع هنالك عمليات يتم التخطيط لها مسبقاً، بل ويتم التخطيط بطريقة مهمة ومفصلة مع إبداء كل الملاحظات وترك الأمر لبعض خبراء الشرطة ليدخلوا مسحة من مهاراتهم على تلك الخطط. ولكن رغم ذلك فإن المزاج العام التقليدي لمنظمة الشرطية التقليدية يبقى في انتظار حدوث الحدث بدون التحرك بمبادرات لدرء الخطر أو الحدث قبل وقوعه

كما أن الشرطة التقليدية تركز أكثر على اتباع الأساليب التي تمت تجربتها واتباعها وأصبحت أساليب معروفة ومطروقة. ويكفي فقط أنها أساليب مجربة. ولا يكون هنالك تخطيط مكثف، كما أن تحضير العينات لا يخضع لاحتمالات التغيير حسب الطلب. كما أن التغيير والتبديل في الخطط قد لا يكون وارداً أو من الصعب الالتزام به حتى في المستويات العليا للقيادة.

٥ ـ تطور الشراكة بين الشرطة والمواطن.

الآن بدأت أجهزة الشرطة تدعو المزيد من المواطنين للدخول معهم في شراكة مكافحة الجريمة، أما بالاشتراك مباشرة في برامج مكافحة الجريمة،

أو للتقدم بالآراء والمقترحات والنصائح للجهاز الشرطي في رسم السياسات لمكافحة الجريمة . وقد يكون ذلك في إشراك بعض المواطنين في اللجان التي تبحث وتصدر قرارات في مجال السياسة الشرطية . وفي الفترة الأخيرة ضمت هذه اللجان ، ليس فقط كرام المواطنين ولكن أيضاً ممثلين للأقليات في المجتمع وحتى المجرمين السابقين والمجموعات التي لها اهتمامات بالموضوع[1] وبهذه الطريقة تجد أن المواطن العادي يشارك الشرطة في صنع القرار الشرطي الأمني .

ويمكن تطوير هذه الشراكة بين الشرطة والمجتمع إلى حدود أوسع حسب تقبل هذه الشراكة من جانب الطرفين مادامت تؤدي إلى نتائج أفضل في قضية الأمن وتحقق الأغراض التي من أجلها نشأت هذه الشراكة أول مرة . وذلك بصور مختلفة .

رابعاً: المتطوعون في جهاز الشرطة:

هذه صورة أخرى من صور اشتراك المواطن في العمل الشرطي ، وهو وجود متطوعين للعمل مع الشرطة في أداء واجباتها . وذلك في الكثير من الحالات وبالذات في حالات النقص الشديد في أعداد الشرطة . ولقد ازداد عدد وعمل المتطوعين بالجهاز وقد وجد أنه في بعض الحالات فإن المتطوعين زادوا عن عدد رجال الشرطة العاملين بنسبة خمسة إلى أربعة[2] ويكون دور المتطوعين دائماً هو تكليفهم بأعمال شرطية مخططة ومبرمجة

(1) Mary. J Hageman. ***Police Communty Relations***. Beverly Hills.: Saga Publication, P. 123.

(2) Scheier, I.H. et al. ***Guides and Standards For The Use or Volunteers In Correctional Programms***. Washington D-C.: Law Enforcement Assistance Administration, 1972.

من السابق. وهذا عكس مجموعة المواطنين الذين ربما يشاركون في صنع القرار الشرطي. وقد يطلب من المتطوع تقديم الخدمة التي يحتاج لها جهاز الشرطة، أو حتى يبقى في الاحتياط إذا لم تكن هنالك حاجة سريعة له. والمتطوع عادة يوكل له عمل محدد بعينه للقيام به، وهذا العمل يقوم به بدون مقابل، فربما يكلف المتطوع بعملية جمع المعلومات خاصة بنوع من الجرائم زادت نسبتها في المجتمع المحلي، وربما يكلف المتطوع بالمساعدة في تنظيم المرور وأن تكلف مجموعة منهم في حفظ النظام في أماكن التجمعات العامة كمباريات كرة القدم.

وهؤلاء المتطوعون لا يسمح لهم بحمل السلاح، وليس لديهم سلطات شرطية أكثر من السلطات الممنوحة للمواطن العادي وهنالك برنامج تدريبي لفترة زمنية قصيرة لا تتعدى ثلاثة أشهر لهؤلاء المتطوعين ويفضل دائماً أن يكون المتطوعون من أبناء نفس المنطقة التي يراد أن يعملوا فيها لتفهمهم أكثر للظروف المحلية للمنطقة.

هؤلاء المتطوعون هم ما يسمون بشبه المهنيين، ويكلفون بأعمال تقل خطورة عن بعض أعمال الشرطة، كما أنها أعمال ليست فنية ولا تحتاج إلى مهارات فنية شرطية معينة وبما أن اختيار المتطوعين يتم عادة من مجموعة الأعمار التي يسمح لها بالدخول في سلك الشرطة، فإن هذا قد يدفع البعض بمرور الوقت للانخراط رسمياً في جهاز الشرطة

١ ـ الشرطة الشعبية:

من الأمثلة لنظام المتطوعين، نظام الشرطة الشعبية.

والشرطة الشعبية هي تنظيم شبه رسمي، يتم اختيار أفراده من عامة

المواطنين وذلك بغرض مساعدة الشرطة الرسمية في أداء أعمالها وتحت مظلتها وحسب الخطة التي تضعها الجهات الرسمية

والفكرة من الشرطة الشعبية هي إكمال النقص في القوى البشرية للشرطة الرسمية . عندما تكون في حاجة إلى زيادة أفرادها ، ولكن لأسباب عدم وجود الدعم المالي أو لعدم رغبة من جانب المواطنين للانخراط الرسمي في الشرطة ، مهما كانت أسباب ذلك العزوف ، فإن الشرطة تلجأ إلى أسلوب نظام الشرطة الشعبية على أساس تطوعي أو مكافأة رمزية ، ويتم تدريب هؤلاء الرجال تدريبات أولية تمكنهم من أداء أعمالهم ، وتضع الشرطة الرسمية خطتهم وتقوم بتكليفهم بأداء بعض الأعمال الأمنية تحت رقابة من الجهات الرسمية .

ورغم الميزات المتعددة للشرطة الشعبية كرافد إضافي للشرطة وساعد لها في تنفيذ بعض المهام الأمنية ، إلا أن هنالك بعض الانتقادات التي توجه إلى تلك الشرطة الشعبية وذلك على أساس مقدرتها في تنفيذ المهام أو استغلال البعض منها لسلطاته .

٢ ـ الأخصائيون المهنيون:

هنالك تقليد بأن يتبرع بعض المهنيين الأخصائيين بخدماتهم إلى الشرطة كمتطوعين ، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك . ومن أمثلة هؤلاء ، علماء النفس ، طيارو الهليكوبتر ، أخصائيو الإنقاذ البحري ، ومسعفو الإنقاذ في حالات الطوارئ . هؤلاء جميعاً لا يعملون في الشرطة ولكنهم يتبرعون كمتطوعين في الشرطة متى ماكنت خدماتهم مطلوبة حتى بعض الأطباء ومهن التمريض يضعون أنفسهم في خدمة الشرطة كمتطوعين .

وهؤلاء المهنيون لا ينخرطون رسمياً في جهاز الشرطة ، ولكن يتم

تسجيلهم كمتطوعين في جهاز الشرطة، في الوقت الذي يقومون فيه بأداء أعمالهم العادية، وعند الحاجة لهم يتم استدعاؤهم كاحتياطي مهني لأداء أعمال فنية غير متوفرة في جهازالشرطة، وربما في حالات الطوارئ فقط.

تطبيقات شرطة المجتمع.

أصبحت شرطة المجتمع حركة تغيير رئيسية للإصلاح في مسار الشرطة على المستوى العالمي. وقد كان ذلك خلال عقد الثمانينات ويتضح ذلك من برامج شرطة المجتمع في كندا والولايات المتحدة واليابان وسنغافورة واستراليا

إن برامج شرطة المجتمع والتي طبقت في أنحاء متفرقة في المدن الكندية ركزت على عدم مركزية جهود الشرطة المحلية. ولقد كان نتيجة ذلك هو الزيادة في نسبة اكتشاف الجرائم. في بعض الولايات المتحدة الأمريكية فإن هذه البرامج تم توجيهها إلى منع الجريمة في المجتمع المحلي الصغير وقيام التحريات الجنائية داخل ذلك المجتمع وكذلك تشخيص الاحتياجات الأمنية لذلك المجتمع الصغير، ومقابلة احتياجات الأقاليات التي ربما تدفعهم للجريمة و في اليابان فإن شرطة المجتمع تقوم على قاعدة الشرطة المصغرة (Mini-Police Station) أو ما يسمى (Police Box) وهذه النقاط الصغيرة والصناديق موزعة على ٦٥٠٠ وحدة في المدن و١٠,٠٠٠ في الأرياف وقد اتبعت سنغافورة نفس أسلوب اليابان. أما برامج استراليا فهي تقوم أساساً على منع الجريمة في الأحياء الصغيرة حيث أسس نظام النقاط Beats وتم تعيين ٢٠٠ شرطي لهذه النقاط لمعاونة المواطنين[1]

(1) State or the Art in Communiy Policing: An International Perspective. In ***Police and The Community in 1990 S.*** Conference Proceedings. 1990. Sandra Mekiltop & Julia Vernon, Canada. PP. 5-15.

نجد في كل هذه النماذج أن شرطة المجتمع تختلف من بلد لآخر في نوع العاملين (Personnel) والتنظيم، ومهام رجال الشرطة في عملهم المشترك مع المواطنين، ومدى الاستشارات والتفاعل بين الشرطة والمجتمع، والاستعانة بمتطوعين في هذا المجال، وكذلك موضوع تكاليف هذه العمليات.

ولو أن نظام شرطة المجتمع بدأ أساساً بفكرة وطبق في المدن الكبرى إلا أنه سرعان ما انتشر في المناطق الريفية.

بدأ العمل على أساس أن تكون شرطة المجتمع مؤسسية، حتى يؤسس لما يحكم العلاقة بين الشرطة والمواطنين المتعاونين معهم. وقد قدمت العديد من المقترحات في سبيل مؤسسية هذا التنظيم، ومن هذه المقترحات.

١ ـ أن تتقدم الشرطة ببرنامج مجدول لما تريد من المواطنين أن يفعلوه أو ما يراد من الحي المشترك

٢ ـ أن يتم إدارة وتزويد احتياجات شرطة المجتمع حسب الامكانيات المتاحة والتي يمكن الحصول عليها

٣ ـ أهمية توزيع الاختصاصات في المناطق بحيث يكون كل شرطي مسئولاً بالتحديد عن منطقة محددة مع مواطني تلك المنطقة

٤ ـ وضع معايير لتقييم عمل الشرطة والمواطنين من وقت لآخر

٥ ـ تنظيم اجتماعات مشتركة مع كل أفراد الشرطة المشتركين في البرامج لتبادل المعلومات والخبرات.

إن مفهوم عمل الشرطة مع المجتمع لمنع الجريمة أصبح جزءاً من برامج إصلاح عمل الشرطة وامتد هذا الاصلاح إلى الكثير من الشرطة في العالم.

يمكن وصف شرطة المجتمع بأنها شراكة ضرورية بين المجتمع والشرطة لضمان تفعيل عمليات العدالة الجنائية.

ما يميز أعمال شرطة المجتمع على أعمال الشرطة التقليدية

هنالك أربعة عناصر تميز أعمال شرطة المجتمع من أعمال الشرطة التقليدية ولا بد من التركيز عليها وهي.

١ ـ إن منع الجريمة أصبح مهمة محلية للمجتمع الصغير

٢ ـ العمل بهدوء بدل الاستجابة للطوارئ في العمل الشرطي

٣ ـ انتقال مسئولية القيادة الشرطية إلى الرتب الأدنى في الشرطة.

٤ ـ دخول ومشاركة جمهور المواطنين في تخطيط ومراقبة العمليات الشرطية.

لقد استبدلت شرطة المجتمع الهيمنة المهنية على مكافحة الجريمة. وأصبحت نمطاً تنظيمياً لشرطة متطورة.

يبدو ظاهرياً إن هنالك التزاماً قوياً بفلسفة شرطة المجتمع، ولكن هنالك جهداً محدوداً لتأكيد مدى نجاح هذه البرامج في مواجهة المشاكل الأمنية إن أكثر المعوقات لمراقبة وتقييم البرامج الجديدة المشتركة هو قلة الاعتمادات المرصودة لذلك لدى قوات الشرطة[1]

شرطة المجتمع في فرنسا (كمثال):

لدى فرنسا لجنة مركزية قومية لمكافحة الجريمة، ولديها ٥٠٠ مجلس

---

(1) Kennedy, L.W. "Evaluation or Community: Based Policing in Canada" ***Canadian Police College Journal,*** V.15, N4 (1991) PP. 275-289.

محلي لمنع الجريمة في كل المستويات المحلية بالدولة ومن مهام هذه المجالس وضع خطط منع الجريمة وتنفيذها بواسطة المجلس المحلي. الشرطة ممثلة في هذه المجالس المحلية، ولكنها ملتزمة إلى حد ما بما تطلبه هذه اللجان. إن معظم برامج منع الجريمة في فرنسا موجهة نحو أهداف العدالة الاجتماعية ومن أمثلة ذلك تعليم الأحداث، الإسكان، مكافحة العطالة، الخدمات الطبية، مساعدة ضحايا الجريمة، قضايا المهاجرين والأقليات، وإساءة استعمال المخدرات ومعالجة المدمنين، وتنمية الشباب

في هولندا فإن هنالك سياسة مركزية لمنع الجريمة، وهذه السياسة تعتمد على أن معالجة الجريمة هي شأن يخص السلطات الأمنية المختصة والمجتمع ككل والنظام يفرق بين الجرائم الخطيرة والجرائم العادية، لذلك فإن تنسيقاً لصيقاً يجب الالتزام به بين السلطات الرسمية والحكومات المحلية أو البلديات. لذلك فإن شرطة المجتمع تنشأ من خلال عدة لجان تنشأ في المحليات المختلفة وذلك لتنفيذ برنامج مكافحة الجريمة الذي يقوم بوظيفة تلك اللجان. ولقد ركزت برامج هذه اللجان المحلية على أمور مثل العقوبات البديلة للأحداث وذلك بإيجاد معاملة للمنحرفين بدل العقوبة، وذلك في جرائم مثل التشرد والشغب في ملاعب كرة القدم والاعتداء على كبار السن. كذلك تهتم بأمور مثل إنارة الطرق وتحسينها، كذلك التعليم، المواصلات العامة، الهروب من المدرسة، وبرامج توزيع الحقن لمستعملي المخدرات (Needle Exchange Programme)[1]

---

(1) Cornish, P.N. "Overseas Models of Community Policing" Conference Paper, In ***Police and The Community***. Australia Institute of Criminology. Canbewer - Australia, 1991, PP. 187-197.

الفصل الرابع
الفعالية والتقييم

أولاً مدى فعالية مشاركة المواطن في أعمال الشرطة .
ثانياً إيجابيات وسلبيات شرطة المجتمع

الفصل الرابع
الفعالية والتقييم

أولاً: مدى فعالية مشاركة المواطن في أعمال الشرطة:

لا بد من معرفة مدى فعالية هذا النظام الذي يشرك المواطن في حفظ الأمن، ويجعله جزءاً من المؤسسة الأمنية، إذن لا بد من تقييم لهذه البرامج لمعرفة فعاليتها في التقليل من الجريمة ومكافحتها، وهذا التقييم سيساهم في معرفة دور المواطن في برامج مكافحة الجريمة.

لأول مرة في عام ١٩٧٨ أكدت الحكومة الفيدرالية الأمريكية، أن المجموعات المنظمة للمواطنين في الأحياء تعتبر أمضى سلاح لمواجهة الجريمة المحلية[١] ولقد جاء في هذا التأكيد أنه كان هنالك افتراض رئيسي يدفع برنامج المشاركة هذا للأمام وهو أن «النظام الرسمي للعدالة الجنائية لوحده، غير قادر على السيطرة على الجريمة بدون مساعدة من سكان الحي المجاورين والذين يمارسون الضبط الاجتماعي في مستوى الحي[٢] كما أن هناك اعترافاً من الجهات الرسمية التي تنفذ القانون بأهمية المسئولية المشتركة للشرطة والمواطن لمنع الجريمة لذلك بدأت الكثير من وحدات الشرطة تبحث خارج نطاق وحداتها الرسمية عن استراتيجيات جديدة لمنع الجريمة، والتي من شأنها أن تدعم المجهودات الرسمية بمجهودات شعبية لذلك فان العديد من وحدات الشرطة بدأت تستكشف استراتيجيات بديلة والتي

---

(1) Denis P.Rosenbaum. Community Crime Prevention. Op. Cit., P. 12.
(2) Ibid, P.12

تسمح لرجال الشرطة بالمزيد من الفرص للتفاعل مع المواطنين في الجوار فتكاثرت الدوريات الراجلة للشرطة والمواطنين، وكذلك تبادل المعلومات بين الجيران. فأصابت بذلك بعض النجاح. بل لقد كانت المشاركة الأكثر شعبية وقبولاً هي الدوريات الراجلة بين الشرطة والمواطنين، بعد أن عزلت الدوريات الراكبة رجل الشرطة عن المواطن والمجتمع، ولكن المشاركة الشعبية أعادت لرجل الشرطة مكانته في الشارع وفي نفوس المواطنين حيث يكون رجل الشرطة أكثر التصاقاً بالمواطنين.

ولكن هل هنالك إثبات أن المشاركة بين المواطنين والشرطة قد أدت فعلاً إلى انخفاض الجريمة؟ هل هناك ما يثبت أن هذه البرامج أدت إلى نتائج إيجابية ؟

بعد قناعة الكونغرس الأمريكي بالنتائج الإيجابية لتلك المشاركة، قام بالتصديق عام ١٩٧٧ على ميزانية لمساعدة التنظيمات المجتمعية ومجموعات الجوار لتكون أكثر ارتباطاً بالنشاطات المشتركة في مكافحة الجريمة.

ولأول مرة أكدت حكومات الولايات أن مجموعات السكان المنظمة تعتبر أمضى سلاح ضد الجريمة المحلية. وأكدت أن نظام العدالة الجنائية التقليدي لوحده لا يمكنه السيطرة على الجريمة بدون مساعدة المواطنين بالمنطقة[1]

والتغيير الملاحظ في هذا الشأن هو اعتراف الشرطة نفسها بأهمية المسئولية المشتركة بينها وبين المواطنين في منع الجريمة ويزداد يومياً عدد وحدات الشرطة التي أصبحت تنظر إلى ما وراء وحداتها الرسمية في

(1) U . S . Departement Of Justice. Report on Community Programmes. Washington D-C., 1978, P . 3.

مكافحة الجريمة، وذلك بالسعي إلى المجهودات الإضافية من المجتمع عامة ومن منظماته ومواطنيه في هذا الصدد. كما أن دوائر الشرطة قد اتخذت استراتيجيات بديلة تسمح لرجال الشرطة بالمزيد من الفرص للاختلاط بالجمهور المحلي

إن دور المجتمع في مكافحة الجريمة لم يجد الترحيب الواسع والانتشار المكثف حتى الآن والأفراد الذين يرحبون بهذه البرامج هم مازلوا في عداد الأقلية، والأغلبية من المواطنين يعتبرون أنفسهم ليسوا معنيين مباشرة بالاشتراك في مكافحة الجريمة.

وهنالك دعوة لاستخدام وسائل الإعلام للتأثير على الجمهور للمشاركة في هذه البرامج بعد التأكيد على أهميتها وفعاليتها. وإقناع الجمهور بأن المجموعات المحلية هي الأكثر ملاءمة لمكافحة الجريمة المحلية إن فكرة شرطة المجتمع تهدف إلى التعرف على الجريمة واستئصال أسبابها لأن ذلك أفضل من علاج الجريمة بعد وقوعها

ولو أن هنالك من ينتقد شرطة المجتمع بأنها مكلفة مالياً وأنها تقوم بتحويل ضباط الشرطة إلى مصلحين اجتماعيين. إلا أن المدافعين عن هذا النظام يقولون إنه فعلاً مكلف ولكنه مفيد في نفس الوقت، كما أنه نظام فعال في خفض عدد الجرائم. زيادة على ذلك فإن رجل الشرطة يقوم بمهامه التقليدية من حيث المرور الشرطي والاستجابة لنداءات المواطنين الخائفين من الجريمة بالإضافة إلى أنه يقضي جزءاً من يومه في مسح المناطق السكنية والاجتماع مع مجموعات السكان، والتحدث مع الطلبة في مدارسهم، والمرور على أماكن الأعمال التجارية للاطمئنان، ونشاطات اجتماعية مختلفة.

ولو أن نظام شرطة المجتمع مازال تجربة عمرها أقل من عقد من الزمان، ولكن هذه التجربة حتى الآن تشير إلى أنه سيتم الترحيب بها في النهاية ولكن بصعوبة. إذ أن أمرها مازال خلافياً بين اتجاهين، حيث يتم التساؤل عما إذا كانت شرطة المجتمع هي أحسن رد على قضية ازدياد الجريمة في المجتمع. فهذا أمر خلافي

إن إعادة ثقة الجمهور في الشرطة كان أحد الأسباب التي أدت إلى قيام نظام شرطة المجتمع. إن هذا النظام هو تكامل بين رغبات المواطنين واحتياجهم وإمكانيات الشرطة المخصصة لمكافحة الجريمة. هذا على الرغم من أن شرطة المجتمع موضوع خلافي، لأنها تخرج على القواعد المتعارف عليها لمسئوليات وواجبات جهاز الشرطة وعملياته التقليدية

لقد حققت هذه البرامج مكاسب جديدة في مجالات عدة وفي دول كثيرة، ومما يشهد على ذلك أن الكونغرس الأمريكي الآن يناقش التصديق على طلب رئيس الجمهورية لتعيين عشرات الآلاف من رجال الشرطة للعمل في الطرقات فقط ووسط المواطنين. وذلك انطلاقاً من أن انتشار كل هؤلاء الشرطة في الشوارع يؤدي إلى انخفاض الجريمة كما يجعل ذلك التواجد طبيعياً ومتقبلاً للجمهور الذي سيعتاد على ذلك[1]

تقييم شرطة المجتمع.

لقد ظهرت شرطة المجتمع في الثمانينات كحل محتمل لإخفاقات الشرطة التقليدية بأسلوبها التقليدي في المعالجة الفعالة للجريمة وللقصور في مستوى النجاحات في هذا المجال. كما أن بعض المقيمين قد تحدوا فعالية

---

(1) Idelson, H. "Community Policing". ***Congresional Guarterly***, V. 52, N 10, March 1994, Washington, USA.

المرورالراكب في السيارات واستراتيجية الاستجابة السريعة والتحريات الجنائية الروتينية والتحليل التقليدي للجريمة[1] وهو أسلوب الشرطة التقليدية.

إن قيام شرطة المجتمع التي شكلت ظاهرة على الواقع تمخضت عن نتائج ملموسة ولا سيما في ميدان المرور الراجل (Foot Patrol). ورغم النجاحات التي أصابتها شرطة المجتمع ورغم شعبيتها، إلا أن نجاح هذه الشرطة كبديل للشرطة التقليدية مازال مثار شك، من البعض ومن داخل أروقة الشرطة، فإن البعض منهم مازال ينظر لها بريبة، بل إن البعض يقاوم هذه الظاهرة الشرطية الجديدة.

إن من أجل خلق مشاركة فعالة مع المجتمع فإن ادارات الشرطة تحتاج إلى تفهم أفضل للقوى الاجتماعية التي تؤثر في مشاركة المواطن في الحياة المجتمعية إن شرطة المجتمع بطبيعتها خدمة شرطية غير مركزية، وخدمة المنظمات الاجتماعية، وعمل شرطي يتجه نحو حل المشاكل في المجتمع المحلي ولكن الأمر عموماً فإن التقييم الحالي يشير إلى أن شرطة المجتمع يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على الشرطة والمجتمع معاً

ولو أن هنالك قناعة بأن نظام شرطة المجتمع هو نظام فعال من حيث الفلسفة والهيكلة والتكوين، لكن هنالك بعض الضعف، ومن ذلك أن تجعل إدارة الشرطة هذا العمل كأحد تخصصاتها داخل المنظمة أن تقوم به وحدة من وحدات الشرطة[2] ولا يعني ذلك الوحدات الأخرى إن

(1) Rosenbaum, D P ; Lurigio A.J. "Grime and Delinquency".V. 50, N 3 (Special Issue) July 1994, Canada, PP. 299-314.

(2) Joseph, T.M. F.B.I. Law Enforcement Bulletin, V. 63, N.9 September 1994, USA. PP. 8-12.

شرطة المجتمع ومهامها يجب أن تسري في كل وحدات الشرطة بفلسفتها وأهدافها. ويجب تدريب كل رجال الشرطة على أعمال شرطة المجتمع.

وأيضاً ما ينظر إليه من أن شرطة المجتمع هي هينة وهشة في مكافحة الجريمة، وهذا نتيجة لتركيز هذه الشرطة على المجتمع وقضاياه. كما أن هنالك ما يشير إلى أن أثر شرطة المجتمع على الجريمة ككل ليس ظاهراً

ولو أن هنالك شكاً في التقييم الإيجابي الذي أجري لشرطة المجتمع، وأن هنالك أقل من تأييد كامل لبرامج هذه الشرطة، لكن على الأقل فإن شرطة المجتمع لا تكلف أكثر مما تكلفه الشرطة العادية. كما أن البحوث أثبتت أن طرق الشرطة التي تؤكد على التفاعل بين الشرطة والمجتمع يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الجريمة والخوف من الجريمة معاً. لذلك فإن المواطنين أصبحوا مشاركين في تحقيق الأمن والسلامة العامة.

كما أن هذا النظام جعل الشرطة تبتدع أساليب أخرى في مكافحة الجريمة غير أساليب العدالة الجنائية المستمدة من القانون الجنائي. وأخذت تستعمل القوانين المدنية والإدارية في هذا السبيل. فمن خلال المجهودات الخلاقة في ميادين القوانين المدنية والإدارية تتمكن المجتمعات من المحاربة الفعالة للجريمة وتحسين مستوى الحياة الجماعية. لذلك على الشرطة أن تعمل على تدريب رجالها على حل المشاكل بالطرق غير الجنائية أيضاً وتعمل على تنمية المهارات في هذا الصدد.

إن قاعدة شرطة المجتمع كأسلوب جديد مستحدث تطورت في كندا والولايات المتحدة وبريطانيا خلال الثمانيات، لكن التطبيق ظل محدوداً وتأثيره ليس بالفعالية المطلوبة.

ثانياً: إيجابيات وسلبيات شرطة المجتمع:

إن طبيعة عمل شرطة المجتمع تعتمد على الدوريات الراجلة، لذلك وجد أن مثل هذا التواجد قد منع حدوث المظاهرات والاضطرابات في الشوارع والإخلال بالأمن، وكذلك في منع التعامل في المخدرات وتعاطيها. وبالذات وكلاء بيع المخدرات، حيث يتم ذلك في الشارع وفي الموقع الميداني للتعامل وقد وضع المجتمع بتواجده دوماً في الشارع حداً لكل من يخل بالأمن فيه، بل إن الشرطي يتعمد أن يراه كل من يستعمل الطريق أو يتواجد بالشارع.

كذلك هنالك دعوى بأن شرطة المجتمع في وضع يمكنها من جمع أدلة موثوق بها عن النشاط الاجرامي وبالذات في مجال المخدرات، وذلك بأقل تكلفة وبدون التعريض للخطر، هذا مقارنة مع المخبرين الذين يعملون في نطاق الشرطة التقليدية[1] وشرطة المجتمع بطبيعة عملها تتمكن من تجميع رصيد كبير من المعلومات التي يمكن أن تساعد على منع أو اكتشاف الجرائم. وهذه من شأنها أن تتوفر لرجل الشرطة الذي ينفذ الدوريات الراجلة ولفترات طويلة كما أن مفهوم شرطة المجتمع أعطى الفرصة لتنتشر مهام الشرطة إلى مؤسسات اجتماعية أخرى.

إن رجل شرطة المجتمع يجد نفسه في وضع أفضل ومميز من غيره وذلك من حيث أن له الفرصة لمتابعة المشاكل الاجتماعية عن قرب، لذلك يمكن أن يكون موضوعياً في هذه النظرة ومجتهد في إيجاد الحلول لها

---

(1) Nigel, G. Fielding. ***Community Policing***. England: Clarendon Press Oxford, 1995, P. 29.

كما انه لا يعمل بأي مؤثرات سياسية وهو يتفاعل من خلال اتصاله اليومي مع أولئك الذي يكونون المجتمع . لذلك فإن نظرتة للأمور ليست كأولئك الجالسين في مكاتب مكيفة ويقومون بالتخطيط لمكافحة الجريمة، ولكنهم لا يفعلون ذلك مس واقع الشارع الذي يعيشون فيه مع الجمهور، فهو في موقع يتفهم فيه أحاسيس وردود الأفعال لأولئك المواطنين المحيطين به. ولقد تعود على الالتفاف حول المواطنين والالتفاف حوله وتفهم مشاكلهم وفي نفس الوقت تجميع المعلومات عن طرق وأساليب ارتكاب الجريمة.

يتوقع مس شرطة المجتمع أن تعمل بالقرب من زعماء الجاليات والمجموعات المحلية ورؤساء المنظمات الاجتماعية ومنظمات الشباب وأنديتهم بالتنسيق معهم، وأن تشارك في النشاطات الاجتماعية والرياضية، حرصاً على أداء الواجب الذي يفرضه عليها القانون والنظام والذي يتوقعه كل المواطنين منها، وهو العمل على اكتشاف الجريمة والقبض على المجرمين وكل الأعمال التي تؤدي إلى عدم الإخلال بالأمن والنظام العام.

و في أحد تجارب شرطة المجتمع في منطقة بركستون (Brixton) في بريطانيا، كانت هنالك ثلاثة عناصر رئيسية ترتبط بمهمة هذه الشرطة.

أولاً : تم تعيين شرطة محليين يسيرون بشكل ثنائي، وليس فردي في المنطقة أو النقطة، للتعرف على الساكنين بالمنطقة وأماكن سكنهم وعملهم، في حالة حدوث مخالفات بسيطة عليهم عدم اتخاذ الإجراء القانوني ولكن القيام بالنصح والتوجيه والتحذير إذا استدعى الحال، وهذا هو الإجراء في أول مرة.

ثانياً : وحدات الاستجابة السريعة والمدربة تدريباً خاصاً وكانت ترسل لمواجهة أي اضطراب بالأمن أو شغب أو مظاهرات في الشوارع. وهذا معناه عدم تدخل شرطة المجتمع وإنما تترك المهمة لوحدة

متخصصة . كما ذكر أن هذه الوحدة من مهامها العمل على حماية أفراد شرطة المجتمع في حال تعرضهم لأي أعتداء .

ثالثاً : تم إنشاء مجموعة استشارية لتجمع بين شرطة المجتمع وزعماء الوحدات الاجتماعية ، ورؤساء الجاليات ، ويرأس هذه المجموعة القس المحلي للكنيسة . ولقد ادعت الشرطة أن هنالك انخفاضاً ملحوظاً في عدد الجرائم المرتكبة نتيجة لذلك المشروع[1]

١ ـ الإيجابيات

١ ـ في ظل قصور القوى البشرية التي تشتكي منه معظم قوات الشرطة ، فإن مشاركة المواطنين تغطي بعض النقص في هذه القوى البشرية ، كما أنهم في نفس الوقت يكونون رصيداً احتياطياً لقوات الشرطة للانخراط في المستقبل

٢ ـ تبرز أهمية وقيمة مشاركة المواطنين في أعمال الشرطة في حالات الطوارئ ، حيث تكون الحاجة أكثر إلحاحاً للمشاركة والمعونة ويمثلون مخازن احتياطية للطاقة

٣ ـ المشاركة من المواطنين في أعمال الشرطة تمثل حلقة اتصال بين المؤسسة الشرطية والمواطنين وبالذات فإن هذه المشاركة تعمل على تأكيد مصداقية الشرطة أمام المجتمع ، لذلك فإن هذه المشاركة تساعد في كسر حاجز العزلة القائم بين الشرطة وبين المواطنين ، وكذلك يزيد ما يسمى بالتضامن المهني للشرطة في مواجهة الجمهور

---

(1) Nigel, G. Fielding, op.cit., p. 36.

٤ ـ أفراد الجمهور يمكن أن يكونوا نافعين في لجان النصح والمشورة واللجان الاستشارية للشرطة .

٥ ـ المواطنون يمكن أن يكونوا مفيدين أكثر لأنهم يعطون وقتهم للشرطة بطريقة موجه ، فيكون ذلك أكثر فائدة من الشخص المدفوع الأجر

٦ ـ مشاركة المواطنين تجعل الشرطة تتجه إلى الواجبات الأكثر خطورة وأكثر فنية

٧ ـ المواطن يمكن أن يكون مصدراً هاماً للمعلومات وكمعاون للشرطة في جمع المعلومات

٨ ـ المواطن باشتراكه قد يكون أداة تغيير في أساليب أعمال الشرطة لأنه ينظر إلى بعض الأمور من زوايا قد تراها الشرطة من الداخل . كما أن هذه المشاركة الفردية قد تعمل على التغير بطريقة أفضل من مجموعات الضبط التي ترغب في التغيير حسب رغباتها وأهدافها

٩ ـ المواطن أكثر إلماماً وحساسية للاحتياجات الأمنية للمنطقة أو الحي الذي يعيش فيه لذلك ربما يساعد في سرعة استجابة الشرطة للاحتياجات الأمنية للمواطنين .

١٠ ـ المواطن الذي يعمل مع الشرطة يصبح بعد ذلك من المناصرين والمؤيدين للشرطة وأعمالها ومدافعاً عنها في المجالات الاجتماعية المختلفة .

١١ ـ الأثر الإيجابي على رؤية رجال الشرطة والمواطنين بعضهما لبعض .

١٢ ـ خلق توجهات إيجابية نحو معارف رجال الشرطة وإدراكهم للأمور

١٣ ـ زيادة الرضا الوظيفي لرجال الشرطة ، وإعلاء قيم العمل الشرطي في نفوس رجال الشرطة

٢ ـ السلبيات

هناك من يرى أن هنالك سلبيات عديدة لنظام شرطة المجتمع ومن هذه السلبيات التي يرددها هؤلاء : مشاركة المواطنين قد تجلب الكثير من المتاعب أكثر مما تفيد، ومن الأمثلة على ذلك :

١ القادمون الجدد قد لا يجيدون لباقة التعامل مع بعض الأقليات أو المخالفين للقانون أو المجرمين. وقد تكون لديهم أفضلياتهم وقد يكونون متحيزين لأمور معينة، فيثيرون سوء الفهم وربما العداء لجهاز الشرطة.

٢ ـ قد لا يلتزم المواطن المشارك مباشرة بالسياسة الشرطية المرسومة أو لا يكون مقتنعاً بها

٣ ـ قد يشارك بعض المواطنين لتحقيق بعض المكاسب والمطامع الشخصية، لذلك يقومون بتفصيل برامج للعمل تتفق مع أهوائهم ومصالحهم.

٤ ـ بعض المشاركين ليس لهم التأهيل المهني الكافي للقيام بالعمل الأمني، بل ويفقدون عنصر التدريب في عمل يحتاج إلى تدريب مستمر

٥ ـ بما أن المتطوعين لا يدفع لهم أي أجور أو مكافآت، لذلك لا يمكن معاقبتهم بأي أخطاء على عدم الالتزام بنظم ومواعيد العمل.

٦ ـ بعض المشاركين يفقدون الوعي بأهداف وأغراض نظام العدالة الجنائية وذلك مرتبط بجهاز الشرطة.

٧ ـ إن إشراك المواطنين المتطوعين، قد يفقد اهتمام بعض المسئولين في إيجاد دعم جديد للشرطة على أساس أن هنالك دعماً جماهيرياً

٨ ـ فقدان الدليل المقنع القاطع بفعالية مشاركة المواطنين في أعمال الشرطة

أي أنه يؤدي إلى المكافحة الفعالة للجريمة، إلا في بعض الجوانب كالاشراف الاجتماعي للأحداث المنحرفين، ومراقبتهم.

٩ ـ قد يثار تساؤل عن مشروعية عمل المواطنين في نطاق الشرطة ومشروعية تدخل الشرطة في أعمال اجتماعية أخرى.

١٠ ـ قد يتساءل البعض عن مدى مقدرة ومؤهلات الشرطة لتقوم بأعمال خارج نطاق مسئولياتها الرسمية، فهي ليست مختصة في ذلك المجال، وليست مدربة عليه فهو عمل مؤسسات اجتماعية أخرى

هذا هو عصر المشاركة الجماهيرية في أعمال الشرطة، بل والمشاركة النشطة من المواطن. إن الحجج ضد المشاركة الجماهيرية في أعمال الأمن لا تدعو إلى حجب هذه المشاركة تماماً ولكن ربما تحد من هذه المشاركة، فيتم اختيار المشاركة التي تفيد أكثر وفي جوانب معينة ثم يجب أن نتذكر ان المستفيد من أي خدمة لا بد أن يكون له رأي في هذه الخدمة، حتى لو كانت الخدمة هي العدالة الجنائية.

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

أولاً الخلاصـــة.

ثانياً التوصيات.

الفصل الخامس

الخلاصة والتوصيات

أولاً: الخلاصـــة:

إن أداء شرطة المجتمع يعتبر انتصاراً لقضية المكافحة المشتركة للجريمة، بحيث يأخذ المواطن دوره في هذه العملية. وهنالك إشارات إلى أن التخطيط للسيطرة على الجريمة على أساس معلومات سليمة وصادقة اكتسب نصيباً من النجاح لسياسة شرطة المجتمع. إن لشرطة المجتمع دورين، أحدهما منعي يركز على مكافحة الجريمة ومنعها والآخر هو العمل الواقعي لتمكين شرطة المجتمع من القيام بخدمات اجتماعية تكون الشرطة قادرة على أدائها

إن شرطة المجتمع تقوم بمهام مثل المراقبة الاجتماعية للحي السكني، إصدار نشرة علاقات عامة، مواساة الفئات الضعيفة بما يخص المصاعب التي تلاقيها، وكذلك إدارة بعض أندية الشباب. ولو أن مثل هذه المهام ممكن أن تقوم بها أجهزة اجتماعية مختصة لكان هنالك مجال لدور نشط للشرطة من داخل مظلة التفويض الممنوح لها، ولأرست قواعد هذا الدورالاجتماعي منذ زمن طويل.

إن التوجه الحالي لكل قوات الشرطة هو نحو التخصص، في الوقت الذي تتجه فيه شرطة المجتمع للارتقاء بمهارات المرور الراجل وسط المجتمع وهذا يؤكد حاجة شرطة المجتمع إلى المتدربين الأكفاء. وبالنظرة إلى التنظيم الإداري لقوات الشرطة، نجد أن حلقات أو سلسلة الاتصالات من أعلى إلى تحت ولكن بالنسبة لشرطة المجتمع فهي تسعى للتفاعل بين الرتب. فقد

يكون رجل الدورية الراجلة أكثر خبرة من ضابطه الأعلى في شرطة المجتمع. وفي تقييم الخدمة الشرطية فإن الشرطة التقليدية تستعمل مقاييس كمية في الوقت الذي تستعمل فيه شرطة المجتمع مقاييس قيمية أو نوعية.

في العمليات الشرطية التقليدية سواء على مستوى الاستراتيجية أو التكتيك فإن توجه الشرطة هو نحو المكافحة التقليدية للجريمة بالطرق التقليدية، كما أن الجهد ينصب على التحرك والإجراء بعد وقوع الحادث. ولكن بالنسبة لشرطة المجتمع فإنها تنتهج سياسة حل المشاكل على خلفية مجتمعية تختلط فيها المبادرة والانتظار

إن شرطة المجتمع التي تعمل في التحقيق الجنائي لديها فرص أكثر لتحليل الحوادث الجنائية وتجميع المعلومات في الوقت الذي نجد فيه الشرطة العادية تترك هذه المهام للمباحث الجنائية.

في الشرطة العادية مهام منع الجريمة عملية تخصصية بينما هي في شرطة المجتمع عمل استراتيجي من أعمال الدورية في الوقت الذي نجد فيه الشرطة العادية لديها أولويات واضحة وملتزمة بالسيطرة المركزية في عملها لكن في شرطة المجتمع فإن الشرطي هو الذي يقرر ما هي أحسن طريقة للاستجابة للأحداث، هل هي مكافحة الجريمة، أم خدمة اجتماعية أم الاثنان معاً

إن شرطة المجتمع تواجه العديد من الخيارات (Burden of Choices) ولها مساحة من الاستقلالية في العمل وسلطات تقديرية أوسع، ولكن في نفس الوقت لديها القليل من التوجيه والارشاد وفي نفس الوقت فهي معرضة أكثر لضغوط الجماهير والتمحيص والمراقبة من المجتمع.

إن تقييم عمل الشرطة العادية يعتمد على نجاحها في عدد الجرائم التي

تم كشفها وعدد المقبوض عليهم، وغيرها من إجراءات تنفيذ القانون الجنائي، ولكن شرطة المجتمع يعتمد نجاحها كثيراً على مدى اختلاطها بالمجتمع والتفاعل معه. وقد أوضح تيرنر Turner، «إن التفاعل الاجتماعي هو أهم وحدة للقياس أكثر من الفعل والسلوك»[1]

بما أن شرطة المجتمع هي مظلة للعديد من البرامج المرتبطة بها، فقد يكفي لبعض النقاد الإشارة إلى أن عنصراً واحداً من هذه البرامج لا يعمل بكفاءة، لذلك ينتقدون كل مهام شرطة المجتمع. ولكن كفاءة شرطة المجتمع يجب أن لا تقاس بعمل واحد أو برنامج واحد. وإنما التقييم الكلي للعمل لفترات طويلة، إذ أن طبيعة العمل تحتم ذلك، لذلك فإن العامل الذي يحدد مدى كفاءة وفعالية شرطة المجتمع لم يحدد حتى الآن بطريقة مطلقة. وذلك إن نجاح شرطة المجتمع يكمن في تواجده وتفاعله مع المجتمع. إن نسبة القبض القليلة والتي يقوم بها رجال أدنى درجة ربما تكون نتيجة للتخطيط السليم في المجال الاجتماعي بما يمنع العديد من الأحداث. وربما تحرير المعلومات لأغراض الإصلاح أكثر منه للمقاضاة وأيضاً إيحاء الشرطة للمجرمين المحتملين إن نشاطاتهم معروفة للشرطة، فيمتنعون عن القيام بها، وكذلك عمل الشرطة على إفراغ الشحنات القوية من بعض الحالات القابلة للانفجار

إن الاستشارات المجتمعية يمكن أن تتطور مع شرطة المجتمع في مستوى النقطة أو الدورية الراجلة. لذلك هنالك مشاركة في ابتداع الحلول للمشاكل على الطبيعة. ولو أنه ليس هنالك مقاييس عالمية لشرطة المجتمع، لكن هنالك اختلافات بين ما يطلبه كل مجتمع محلي من إجراءات. ففي أحد

(1) Turner, J. ***A Theory of Social Interaction.*** CA: Stanford University Press, U.S.A., 1988.

المجتمعات الكندية حيث الأغلبية من كبار السن ، فإن شرطة المجتمع تعتمد على متطوعين من كبار السن من المنطقة . ولقد كان انخفاض الجريمة في تلك المنطقة ليس بسبب عمليات الشرطة وإنما بالعمل على إزالة الخوف من الجريمة وتزويد المواطنين بالمعلومات الكافية عن الأوضاع[1]

يبدو أنه ليس لدينا بديل لشرطة المجتمع في الوقت الراهن . وبما أن أفكار شرطة المجتمع كانت مفيدة لتحريك النقاش والعمل ، لكن الأجوبة لمشاكل شرطة المجتمع لا يمكن وجودها في فلسفة الشرطة المجتمعية ولا في الممارسات والأعمال التي تقوم بها . ولكن يبقى لمعرفة التقييم المناسب لمدى كفاءة شرطة المجتمع ولا بد من انتظار دراسات مفصلة عن الكيفية التي تمارس بها هذه الشرطة أعمالها

(1) Clairmont, D. ***To The Forefront Community: Based Zone Policing in Halifax***. Canada, Ottawa, Ministry Of Supply and Service,1990.

الفلسفة	الشرطة التقليدية	شرطة المجتمع
تفويض الشرطة	السيطرة على الجريمة ـ الرد على الحوادث ـ الردع ـ القبض ـ تنفيذ القانون .	توجهات المجتمع ـ الأمن والاستقرار ـ السيطرة على الجريمة من خلال منعها والمبادرة قبل حدوثها .
سلطة الشرطة	مستمدة من القانون أحد مؤسسات العدالة الجنائية .	مستمدة من المجتمع ، وممنوحة من خلال القانون ، أحد مؤسسات الحكومة المحلية والمجتمع .
دور الشرطة	محدد بالقانون ومحددة به . وهو قانون امتهان مجابهة الجريمة وتنفيذ القانون ، وضد الجريمة .	محدد اجتماعياً وممتد ، وهو قانوني اجتماعي ، امتهان حفظ الأمن ، الاهتمام بالجريمة والمشاكل الاجتماعية ، أحد الأجهزة المتعددة لحفظ النظام .
علاقة الشرطة بالمجتمع	دور سلبي ، مؤيد للشرطة .	دور نشط ، وضع سياسات مسئولية مشتركة لنظام المجتمع والجريمة .
السياسة	الشرطة سياسية التوجيه ، التفويض ممنوح فقط للشرطة .	اهتمام متوسط بالالتزام السياسي مسئول لدى المجتمع وممثلي السياسيين .
التنظيم الهيكلي	بيروقراطي ، جامد ، رسمي ، أعمال ورقية ، يتمحور حول القانون ونمطي .	غير بيروقراطي ، تنظيم هيئة ، مرن ، مواتية لتناسب المواقف ، العمل الورقي قليل ، جو أخوي .

الفلسفة	الشرطة التقليدية	شرطة المجتمع
	مركزي، كل الإدارات مركزية والسلطة مركزية، والأداء مركزي.	غير مركزي، السلطات غير مركزية، مهام الإدارة لمقابلة احتياجات العمليات التنظيم حسب موجه المجتمع.
	هرمي، تعدد مستويات الرتب.	تشكيل الرتب منبسط، المزيد من الرتب في مستويات العمليات.
	تخصصي، وعدد المهام الشرطية.	التخصص عام وليس دقيقاً، القليل من التخصص، مبني على المرور والدورية.
	تنظيم مقفول، منفصل عن الجو المحيط، مقاوم لتأثيرات البيئة المحيطة، الأجندة محددة داخلياً، الوسائل أهم من الغايات.	تنظيم مفتوح يتفاعل مع البيئة الخارجية، عرضة للتغيير، حساس للمتغيرات الاجتماعية، الفعالية في الناتج.
الاتصالات	تسلسل القيادة من أعلى إلى أسفل وفق سياسة محددة.	تفاعل بين الرتب، استشارات التنظيم الرسمي متدني.
السلطة	موزعة على الرتب ومؤسسة الترقية بالدرجات والأقدمية	المعرفة موزعة، والترقية مبنية على الأداء وقيمة العمل للتنظيم.
السيطرة	على أساس الضبط والربط، محورها القانون، العقاب منصوص عليه بالنظام.	مدى التوسع في المهام، رضا وظيفي تدور حول المزيد من التحفيز

الفلسفة	الشرطة التقليدية	شرطة المجتمع
القيادة	قهرية، وسلطوية، وانفعالية.	إدارية وبالمشاركة، وفيها تفويض ومبادرة.
الإنتاجية والكفاءة	كمية، مقاييس داخلية.	كيفية أو قيمية، مرتبطة بالإنتاج.
استراتيجية وتكتيك العمليات	تتمحور حول الجريمة، ردود أفعال، مرتبطة بالحدث المعين، مبني على الاستجابة. النداء وطلب الخدمة، استجابة سريعة، مرور راكب متحرك. التحقيق الجنائي: مهام تخصصية عبء عمل كبير، متابعة التحري ولقليل من المرور، ومركزي. توجيه الخدمة حسب الطلبات، رد فعلي متحرك، إشراف سلبي. الناتج: السيطرة على الجريمة ومكافحتها وتنفيذ القانون.	حل المشاكل كما يحددها المجتمع، مبادرات مع خليط من رد الفعل. استجابات مختلفة للنداءات، تحليل النداءات. تحقيق جنائي: محدود، فرز الحالات دور متصاعد للشرطي في التحريات الأولية، عدم مركزية المباحث، تحليل أكثر للحوادث، التركيز على المرور، عمل فريق، مهام واسعة، تحليل لحل المشاكل خدمة شرطية لتأمين المجتمع والبيئة.

لا شك أن كثيراً من النقاد سيظلون يهاجمون شرطة المجتمع على أساس أنها لم تفعل الكثير أو أن نتائجها في المجتمع لم تكن ملموسة

يشار إلى أن من الصعوبات التي تواجهها شرطة المجتمع تتمثل في أن المجتمعات عادة تحتوي على مجموعات لها مصالح متنافرة أو مختلفة أو مصالح متنافسة لذلك فإن عدم وجود آلية تجعل التفاوض ممكناً بين تلك المجموعات المتنافرة، يجعل مهمة شرطة المجتمع عسيرة.

بل إن من المؤيدين لمهمة شرطة المجتمع من يذهب إلى أبعد من ذلك ويقول: «إن المنظمات المحلية، وليس الشرطة، هي التي يجب أن تأخذ زمام المبادرة في منع الجريمة وأن شرطة المجتمع إذا كان لا بد أن تعمل فيجب أن تعتمد على الحلول والاستراتيجيات التي يضعها السكان المحليون[1]

إن مهمة الشرطة مهمة حضارية تسعى لسعادة الإنسان من خلال البحث عن مشاكله وبالتعاون معه. ولقد كان هنالك مقاومة لفرض القواعد القانونية للأمن العام، مع أنه في نفس الوقت فإن أقل من التطبيق الكامل للقانون يعرض حياد الشرطة ونزاهتها للخطر لذلك فإن الشرطة تواجه الخيار المستحيل بين تنفيذ القانون وبين العمل على سيادة النظام ولهذا فإن الحل الأفضل هو التوفيق بين الاثنين، مع الانتقال من المواجهة الحسية المباشرة إلى نظام التفاوض غير المكتوب، وهذا معناه إغماض إحدى العينين عن تنفيذ القانون.

---

(1) Bright, J. "Community Safety, Crime Prevention and The Local Authority" in P.Willmott (ed). ***Policing and the Community***, London, PSI.1987

ولهذا فإن السؤال لا ينبغي أن يكون هل شرطة المجتمع ناجحة في عملها، ولكن السؤال الأفضل هو ما النتائج المترتبة على اعتماد تبني نظام شرطة المجتمع. وقد يكون الحوار هو التوفيق بإيجاد صيغة جديدة. إذن قبل أن ننتقد شرطة المجتمع علينا أن نبحث عن البديل. مع الاحتفاظ بأصوات يحق لها أن تسمع وتقول مثلاً، إن الشرطة يجب أن لا تسخر عملها لخصائص مجتمع محلي واحد فقط وإنما يجب أن يكون لديها مستويات عالمية للعمل

ثانياً: التوصيات :

١ ـ أن يتم تأصيل المعارف الأمنية والمناهج التعليمية في الدراسات الأمنية، والعودة للجذور الدينية التي تدعو للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الأخلاق الفاضلة والتعاون على البر والتقوى. وذلك في إطار التعاون المطلوب بين المؤسسات الرسمية وغيرالرسمية والمواطنين في تثبيت تلك الدعوة.

٢ ـ العمل على صحوة أمنية مدركة لمفهوم المسئولية الأمنية المشتركة للشرطة والمواطنين، وذلك من خلال التوعية في المؤسسات الاجتماعية المختلفة ومن أمثلة ذلك :

أ إدخال مناهج تربوية أمنية في المدارس لاستنهاض الوعي الأمني القائم على المشاركة في العمل الأمني على أن يقوم بتدريسها مختصون من قطاعات مختلفة من بينها الأمنية.

ب ـ التوعية من خلال أجهزة الإعلام بأهمية المشاركة الاجتماعية في مكافحة الجريمة، ودور المواطنين وآلية العمل في ذلك الاتجاه.

٣ ـ تطوير المناهج الدراسية بكليات الشرطة لتشتمل على أهمية تتخطى

القصور الشرطي في مكافحة الجريمة بقبول وأهمية المشاركة الاجتماعية في العمل الأمني وأهمية التعايش مع المواطن في مجتمعه للمساعدة في مكافحة الجريمة.

٤ ـ الارتقاء بمهارات العاملين في أجهزة الشرطة في التعامل مع المواطنين والخروج من النمط التقليدي في مكافحة الجريمة، لولوج ساحات اجتماعية أرحب تجعل الاتصال مباشراً بالمواطن وتجعله شريكاً في أعمال منع الجريمة.

٥ ـ الاهتمام بإدارات العلاقات الاجتماعية في الشرطة باستئصال أسباب شكاوى المواطنين فيما يختص بإجراءات الشرطة وتبسيطها

٦ ـ العمل على إذابة عزلة الشرطة عن المواطنين وذلك بتشجيعهم للسكن وسط الأحياء في المجتمع وعدم إسكانهم في تجمعات شرطية معزولة، ودعوة رجال الشرطة للاشتراك في الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والأندية الرياضية.

٧ ـ إجراء دراسات علمية موسعة عن إمكانية ومردود إدخال شرطة المجتمع في المجتمعات العربية وعلى أسس عربية تراعي التقاليد والقيم والمعتقدات، وطرح الأمر على قطاعات الشرطة والمؤسسات الاجتماعية المتاحة وذلك حسب الظروف المحلية وخصوصية كل دولة.

المراجـــــع

أولاً: المراجع العربية:

١ ـ أبو شامة، عباس. «مستقبل الشرطة في الدول النامية»، **مجلة الفكر الشرطي**. المجلد الثالث، العدد الرابع، شوال ١٤١٥هـ، شرطة الشارقة

٢ ـ ــــــــــــ. **المعايير النموذجية لرجل الأمن** المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤١٢هـ.

٣ ـ بدر، عبدالمنعم «رجل الشرطة والمواطن والاغتراب»، **مجلة الفكر الشرطي** المجلد الثالث، العدد الأول، شوال ١٤١٦هـ، شرطة الشارقة.

٤ ـ الثقفي، محمد بن حميد. «العوامل المؤثرة على علاقة المواطن بالشرطة: دراسة على المراجعين بقسم شرطة الروضة بالرياض» رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ١٤١٧هـ.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Azarya, V. "Community" **The Social Science Encyclo pedia**. London: Routledge Press, 1985

2. Bennet, T. & Lupton, R. "A National Activity Survey of Police Work" **Howard Jounal of Criminal Justice**. 31(3): 200-23 (1992) Washington.

3. Betram, D,K. & Fargo, A. "Response Time Analysis Study: Preliminary Finding on Robbery in Kansas City" U.S.A . Police Chief. 1976.

4. Bright, J. "Community Safety Crime Authority" in P. Willmott (ed) London, 1987

5. Brown, D. & Iles, S. **The Work of Community Constables**. England: Home Office London, 1985.

6. Brown, M. **Working The Street: Police Discretion and Dilemmas of Reform**. London: H M. SO. 1988.

7. Cirel, P. Evans, & McGillis, D. et al. **An Exemplary Project: Community Crime Prevention Programme**. Seatle: Washington. Law Enforcement Assistance Administration, U.S.A. 1977

8. Clairmont, D. **To The Forfront: Community Based Zone Policing in Halifax**. Ottawa, Canada. Ministry of Supply and Service. 1990.

9. Cornish, P.N. "Overseas Models of Community Policing" Conference Paper In **Police & Community**. Australia: Institute of Criminology, 1991.

10. Dennis, P.R. **Community Crime Prevention: Does it Work**. Saga Criminal Justice Annals. Beverly Hills, U.S.A. Saga Publications. 1988

11. Fielding, N.G. **The Police and Social Confliet**. The Athlone Press, London, 1988.

12. Fielding, N.G. **Community Policing**. England, Clarendon Press. Oxford, 1995

13. Grim Shaw R, & Jefferson T. **Interpreting Police Work**. London : Allen & Unwin,1987

14. Idelson, H. "Community Policing" **Congressional Quarterly**, V. 52, N 10, 1994,Washington.

15. Irving, B. et al. **Independent Evaluation of an Experiment in Neighbourhood Policing in Nottinghill**. England: London Police Foundation. 1986.

16, Jacob, H. & Lineberry, R.L. **Governmental Response to Crime: Executive Summary**. Washington D.C.: National Institute of Justice, U.S.A.1982

17. Joseph, T.M. **F.B.I. Law Enforcement Bulletin**. V. 63, N. 9 September, U.S.A. 1994.

18. Kennedy, L.W. "Evaluation of Community: Based Policing in Canada". **Canadian Police College Journal**, V.15, N4 1991.

19. Law Enforcement Assistance Administration (LE.A.A.), U.S.A.

20. Mary Jeanette. **Police Community Relations**. Saga Publications: Beverly Hills Vol. 6, U.S.A. 1985.

21. Omnibus Crime Control and Safe Streets Act. Washington, U.S.A.1968

22. Reiner, R. **The Blue Coated Worker**. England: Cambridge University Press, 1978.

23. Rosenbaum, D.P. et al. **Crime and Delinquency**, V. 40, N3 "Special Issue", 1994, Canada.

24. Scarman, Lord. **The Brixtion Disorder H.M.S.O**. London: Cmnd 8427(1981) England.

25. Scheier, I.H. et al. **Guides and Standards for the Une of Volunteers in Correctional Programmes**. Washington D.C.: Law Enforcement Assistance Administration, U.S.A., 1972.

26. Smith D, & Gray, J. **Police and People in London**. London: Policy Studies Institute,1983.

27. Smith D. "Research: The Community and the Police" In Willmott P. (ed). **Policing and the Community.** London: Policy Studies Institute,1985.

28. State of the Art in An International Perspective: Police and the Community in 1990 S."Community Policing "Conference Proceeding 1990, Sandra Mckillop& Julia Vernon, Canada.

29. Sykes, G.W. "Implementation Issues in Community Policing". **Journal of Contemporary Criminal Justice**, V.10, N1 (1994) U.S.A.

30. The "Guardian" Newspaper 22 May (1991) London.

31. Turner, S. "Delinquency and Distance" in t. Sellen & Wolfgang, M.(ed). **Delinquency Selected Studies**. New York: John Wiley & Sons, U.S.A. 1969

32. Turner, J. **A Theory of Social Integration**. Stanford University Press, Stanford, U.S.A. 1988.

33. U.S. Department of Justice. **Report on Community Programmes**: Washington D C.,1978.

34. U.S. Presidential Crime Commission Report. Washington D.C. U.S.A. 1967

35. Ward.J. Community Policing on the Home Front: C-l. **The Americas** V. 5, N. 2,1992, Illinois, U.S.A.

36. Weatheritt, M. "Community Policing Now".Peter Willmott (ed.). **Policing and the Community**. N.C.J. 134901 London: England, 1987

37. Willmott, P. "Policing and the Community" Conference Paper. Policy Studies Institute. London NW1 3SR, 1987. England.

الاخراج الفني والطباعة - مطابع أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - هاتف: ٢٤٦٠٠٤٥

ردمك: ٥ - ٨٥ - ٧٢٥ - ٩٩٦٠